

جامعة العلوم الإسلامية العالمية



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المؤتمر العلمي الدولي حول :

"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان – الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة١٤٣١هـ/ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر٢٠١٠

ورقة بحثية بعنوان:

الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي

د. عمر خضيرات*

* دكتوراه في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي الدولي من جامعة الدول العربية/ معهد البحوث والدراسات العربية/ القاهرة، omarkhoudirat@yahoo.com.

الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي

د. عمر خضيرات*

ملخص:

يهدف هذا البحث لدراسة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة باعتبارها حلقة جديدة في سلسلة الأزمات التي مر بها النظام الاقتصادي الرأسمالي على فترات زمنية متفاوتة، وان كانت هذه الأزمة من أكثرها خطورة سواء من حيث شدتها، أو انتشارها، أو من حيث تداعياتها على الاقتصاد العالمي. وللتعامل مع المشكلة البحثية التي سوف يثيرها البحث، فقد انطلق البحث من ثلاثة فرضيات تتلخص بوجود ارتباط قوي متزامن ومتكافئ بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، وكلما طالت وزادت آثار أزمة النظام الرأسمالي الراهنة كلما كانت احتمالية ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد أكبر، وأن أدوات الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية إن أحسن استخدامها، قد تعد من أفضل الطرق والأساليب لتجنب الأزمات الاقتصادية والمالية .استخدم الباحث المنهج التاريخي باعتباره المادة الخام التي يمكن الحصول منها على المعلومات والبيانات والأفكار اللازمة لدراسة الأزمة، والمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق لمعظم أسباب وجذور نشوء الأزمة الاقتصادية والمالية. خلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتي من أهمها التأثير الكبير للأزمة على جوانب الاقتصاد العيني المختلفة وهو ما يعطي انطباعا عاما عن تأثير الأزمة على معظم اقتصاديات دول العالم.كما خلص البحث إلى أن العالم اليوم أمام معطيات جديدة تتمثل في تزايد التعامل في المشتقات المالية، وفي أسواق غير منتظمة بصورة متنامية، ، مما يؤدي إلى تعاظم احتمالات وقوع الأزمات المالية التي يعجز النظام المالي العالمي بآلياته التقليدية عن مواجهتها.كما بين هذا البحث أن الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة هي الإفراز المعاصر لهذا النظام الذي يعكس بدوره العيوب الهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي ،وللرأسمالية الاحتكارية الملتزمة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة التي تشكل جوهر النظام الاقتصادي العالمي. كما خلص البحث إلى أن الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة أظهرت أهمية وضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، الذي فرضته الولايات المتحدة، منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، والذي أفضى إلى العولمة المالية الاحتكارية. أما بخصوص الرؤية الإسلامية للأزمة فقد خلص البحث إلى أن التعامل بالفائدة وبيع الديون بالديون والاستثمار المالي الورقي الرمزي هي أساس الأزمة المالية العالمية وان كانت أزمة الرهن العقاري هي الشرارة التي فجرت الأزمة.كما أن أدوات الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية قد تعد من أفضل الأساليب لتجنب الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية إن أحسن استخدامها. أما بخصوص أهم التوصيات التي جاء بها هذا البحث فتتلخص بضرورة ربط النشاط المالي بالقطاع الحقيقي من الاقتصاد ، وإخضاع جميع العمليات والأنشطة المالية للمراقبة، والتنفيذ الفعال والمستمر للقوانين والمعايير المحلية والدولية حتى يمكن تحديد "بؤر" المشاكل قبل وقوعها، والدعوة إلى إعادة النظر في ترتيبات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الذي أنشئ عقب الحرب العالمية الثانية، لأن موازين القوى الاقتصادية تغيرت، ومعضلات الاقتصاد الأمريكي الهيكلية آخذة في التفاقم، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي والمالي القائم فكراً وممارسة. والتوصية بتطبيق قواعد ومفاهيم وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامية القائمة على البيوع والمشاركة،وذلك لما أثبتته من نجاح في مقاومة الآثار السلبية للازمة المالية الراهنة.

* دكتوراه في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي الدولي من جامعة الدول العربية/ معهد البحوث والدراسات العربية/ القاهرة، omarkhoudirat@yahoo.com.

مقدمة:

تعاني الرأسمالية اليوم أخطر الأزمات التي عاشتها منذ ولادها أواخر القرن السابع عشر، وقد أصبح النظام يتعرض لانتقادات من طرف كبار قياداته الذين يحاولون إصلاح الاختلالات الكبيرة التي أصابته ولكن دون جدوى. فقد تعمقت أزمة النظام الرأسمالي وأصبحت ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وأخرى مالية .فالعالم اليوم أصبح يواجه أزمة مالية خطيرة مصدرها قلب النظام الرأسمالي نفسه وهي الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم اقتصاديا.

تكمن أهمية هذا البحث باعتبار أن الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة للنظام الرأسمالي هي الأكبر منذ أزمة الكساد الكبيرة عام ١٩٢٩. كما أن هذه الأزمة ضربت أكبر اقتصاد على الكرة الأرضية وهو بالطبع الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل ٤٠%من الاقتصاد العالمي.كما أنها تعد حلقة جديدة في سلسلة الأزمات التي يمر بها النظام الاقتصادي الرأسمالي – على فترات متفاوتة – نظرا إلى طبيعة تكوينه وآليات أدائه، الأمر الذي يتطلب وضع هذه الأزمة تحت المجهر والتحليل لتشخيصها وتحديد أسبابها تمهيدا لتتبع آثارها وتداعياتها ،ومعرفة إلى متى ستستمر هذه الأزمة، وهل سينجح النظام الرأسمالي من انقاد نفسه، أم أنها ستقوده للانهيار وتمهد لإمكانية ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد يحل بديلا للنظام الرأسمالي.سيركز هذا البحث على الفترة الزمنية التي تفجرت فيها الأزمة في منتصف عام ٢٠٠٨، على الرغم من أن بوادر هذه الأزمة بدأت عام ٢٠٠١، والذي يعتبر البداية الحقيقية لهذه الأزمة.كما سنتناول في هذا البحث الأزمة التي يعاني منها النظام الرأسمالي في معقله في الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة النموذج للنظام الرأسمالي، صاحبة اكبر اقتصاد على الكرة الأرضية،كما سنتناول أثر هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى اقتصاديات بعض الدول العربية على وجه الخصوص .وللتعامل مع المشكلة البحثية التي تثيرها هذه الدراسة وتساؤلاتها التي تنطلق منها فقد تم معالجة الموضوع من خلال المباحث التالية.

المبحث الأول: مفهوم وطبيعة الارتباط بين الاقتصاد العيني والمالي وعلاقة ذلك بالأزمة الاقتصادية العالمية:

يتعلق الاقتصاد العيني (الحقيقي) بالأصول العينية التي تتمثل في كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية كالطعام والملابس) أو بطريق غير مباشر(السلع لاستثمارية كالعدد والآلات). وإذا كان الاقتصاد العيني يمثل القيمة الحقيقية للاقتصاد وأساس حياة البشر، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن الاقتصاد العيني لا يكفي وحده بل لا بد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل المتعلقة بالأصول العينية وتيسر التعاون المشترك[١]. وأخذت الأدوات المالية عبر الزمن مراحل وتطورات حتى وصلت إلى أهمها وأشهرها في العصر الحديث وهي الأسهم (التي تمثل حق الملكية على بعض الموارد كالمصانع والشركات)، والسندات (التي تمثل حق الدائنية تجاه مدين معين)، والنقود (التي تعطي حائزيها حق الحصول على أي سلعه أو خدمة من الاقتصاد). وليست للأصول المالية قيمه في حد ذاتها، وإنما تعبر عن قيمه ما ترمز إليه وما تعكسه من الاقتصاد العيني، ولا تولد دخولا بذاتها وإنما من توليد الأصول العينية للدخول[٢]. وإذا كان تطور الأصول المالية بدأ بظهور النقود، إلا إن البشرية اكتشفت أيضا أن الكفاءة ألاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم المبادلات و لم يعد قاصرا على عدد محدود

---

١ المنسي، رضا، "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر عن الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، ص ٤.

٢ المنسي، رضا الاقتصاد المالي– الاقتصاد العيني .. إشكالية العلاقة، مجلة جامعة الملك سعود (الرسالة)، عدد ٩٦٦، ٢٠٠٩/١/١٠،ص ١٧.

من الأفراد أو القطاعات، فالقابلية للتداول ترفع القيمة ألاقتصادية للموارد. ومن هنا ظهـــرت أهميـــة أن تكـــون الأصول المالية التي تمثل الملكية (الأسهم) والأصول المالية التي تمثل الدائنية (السندات) قابله للتداول. وقد تطـــورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات [٣]. ومع اكتسابها الخاصية القابلة للتداول أصبحت هذه الأصول أشبه بحقوق عامه على الاقتصاد القومي وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة على انتشار وتوســـع الشركات وتداول ملكيتها وزيادة قدرتها على الاستدانة. ولكن الأمر لم يقتصر على ظهور هذه الأصول الماليـــة الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بل ساعد على انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قويه تصـــدر هـــذه الأصول باسمها وأدى تمتعها بثقة الجمهور إلى زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطى المتعاملين درجة من "الثقة" في سلامه هذه الأصول المالية المتداولة فيها ومن ناحية أخرى فان المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تتـــدخل في عمليـــات التمويل فإنها تحل في الواقع مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور محل مديونية عملائها فالعميـــل يتقدم للبنك للحصول على تسهيل أو قرض ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلى ملاءته المالية والثقة فيه ولكـــن ما إن يحصل العميل على تسهيل البنك فانه يتصرف في هذا "التسهيل" كما لو كان نقودا لان البنوك تتمتع بثقـــة عامة في الاقتصاد وهكذا فان البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلى مديونيات عامة نتيجة لما تتمتـــع بثقـــة كبيرة لدى الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك. فالاقتصـــاد المـــالي يتكـــون مـــن أدوات ومؤسسات مالية. فهناك أولا مجموعة من الأدوات المالية في شكل رموز من حقوق ملكية أو دائنية أو غير ذلـــك من الالتزامات على أصول الاقتصاد العيني من موارد طبيعية أو بشريه كذلك هناك العديد من المؤسســـات الـــتي تتعامل في هذه الرموز (الأصول المالية) بالإصدار والتداول والتقييم والترويج وهكذا فالحديث عن الاقتصاد المـــالي أو القطاع المالي هو حديث عن رموز (أصول مالية) ومؤسسات تتعامل في هذه الرموز [٤].

المطلب الأول: إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني وأسباب انفصام الصلة بينهما.

يمكن وصف العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني في أمرين:الأول: وجود أسباب في بنيوية الاقتصـــاد العالمي أدت إلى انفصام الاقتصاد المالي عن الاقتصاد العيني والثاني :وجود عيوب هيكلية في الاقتصاد المالي أدت إلى استحداث إشكاليات ظهرت على سطح العلاقة بين الاقتصاديين،وإذا كان من سبب عام يوضـــح ســـبب هـــذا الانفصام فانه يتمثل في عبارة واحدة وهي:"اختلال التوازن الذي قادت إليه الليبرالية الجديدة خلال ربع قرن مـــن هيمنتها على صانعي القرار العالمي" [٥] ويمكن تفصيل هذا السبب العام في الأسباب الآتية:

أولا: فقدان التوازن بين الحكومات والأسواق: إن سياسة كف اليد التي أطلقتها سياسة الرئيس الأمريكـــي الأسبق رونالد ريغان عام ١٩٨٠ لم تقف عند حد تخليص ألدوله من حمولتها الزائدة كما يـــزعم، بـــل أفقـــدتها دورين أساسيين من أدوارها: دور الضامن الأخير لعمليات الاستثمار والإنتاج عند اضطراب البيئـــة الاقتصـــادية الكلية ودور الموجه لحركه رأس المال والمراقب لأداء الأسواق. إن نهاية هذين الدورين زاد من حدة الانفصام بـــين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، فبات هذا الأخير يمتلك قدرة دفع خاصة به لا تمت بصلة بتمويل عمليات إنتـــاج

---

[٣] المنسي، رضا، "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، مرجع سابق، ص ٣.
[٤] البيلاوي، حازم، الأزمة المالية العالمية : محاولة للفهم، جريدة المصري اليوم، ٢٠٠٨/١٠/٤.
[٥] – المنسي رضا، مصير الليبرارية الجديدة، مجلة جامعة الملك سعود(الرسالة)، عدد ٩٥٨،نوفمبر ٢٠٠٨، ص ١٧.

السلع والخدمات كما هو مفترض إلى حد باتت معه تحركات رأس المال في العالم تساوي أكثر من مائة ضعف القيمة الإجمالية لحركة التجارة الدولية والاستثمارات المباشرة والتي لا تتجاوز ١٣ تريليون دولار سنويا[٦].

ثانيا: تركز الثروة في دول الشمال: لقد أدت آليات الاقتصاد العالمي إلى فقدان التوازن بين تركز الثروة في دول الشمال وتركز الإنتاج في دول الجنوب فللبحث عن عمالة رخيصة ومدربة في ثمانينات القرن الماضي، بدأ النظام الرأسمالي يعيد نشر الصناعات التقليدية جنوبا، وقد أصبح رأس المال في البلدان الصناعية أمام خيارين: الأول انتقاله للاستثمار بالجنوب والثاني بحثه عن استثمارات بديلة في موطنه في الشمال. وترتب على ذلك أنه تم توجيه معظم رأس المال الذي تم استثماره في موطنه في الشمال نحو المضاربة في البورصات والأسواق المالية بعد التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات وبسبب النفقة العالية للاستثمار في الاقتصاد العيني في دول الشمال.

ثالثا: عدم العدالة في توزيع الدخول: تراوحت نسبه الدخول المخصصة ل١٠% الأغنى في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ٤٠%الى٥٠% من مجمل الدخل المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الفترة من ١٩١٧-١٩٣٩ . وطوال الفترة التالية ١٩٤٥-١٩٨١ التي تميزت بهيمنة الفكر الكنزي، انخفضت هذه النسبة إلى ٣٥% لتعود إلى الارتفاع مجددا الى٥٠%في الفترة التالية وكان لهذا التفاوت آثار اجتماعية واقتصادية متتابعة فقد أدت تصرفات الفئات الأغنى إلى خفض الميل المتوسط للادخار من حوالي ١٢% عام ١٩٨٢ الى٢,٠%فقط عام ٢٠٠٧ قياسا إلى الدخل المتاح للأسر الأمريكية وزيادة الميل المتوسط للاستهلاك من٨٨%إلى ٩٩,٨% في الفترة نفسها، وهو ما يعني أن تمويل النمط الاستهلاكي المفرط ل ٢٠% الأكثر ثراء في الولايات المتحدة الأمريكية بات يتطلب تحويلا هائلا"للثروات نحوها، ووسائل غير عادية للحصول على التمويل الخارجي بأي طريقه وهو ما أدى إلى خلق الأدوات والكائنات المالية الخطرة، وغض الطرف عن تراكم العجز في الحساب الخارجي والميزانية الفدرالية[٧] .
وهنا تكمن مشكله الرأسمالية في اعتقادها بان الفئات الأعلى في سلم الدخل قادرة على خلق طلب كاف ومتنوع، وقيادة قاطرة النمو بمفردها. وهذا غير صحيح ففي الوقت الذي تحتكر فيه هذه الفئات الجزء الأكبر من الدخول نجد أنها تقوم بتشويه عمليات تخصيص الموارد وتذهب بالاقتصاد العالمي بعيدا عن الاستثمار في الاقتصاد العيني والمبالغة في ألمضاربة في الاقتصاد المالي وأدى ذلك إلى جعل كل من الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني له حياته الخاصة التي لا تمت بصلة إلى حياة الآخر.

[٦] – فضل الله، عبدالحليم، الجذور الاجتماعية للأزمة السوق العالمية، عالم التجارة، عدد ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨،ص ٣٦.
[٧] – المرجع السابق، ص ٣٦- ٣٧.

المطلب الثاني: إشكاليات الاقتصاد المالي المؤثرة على الاقتصاد العيني:

لم تنتج إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني عن المتناقضات الكامنة في الاقتصاد الرأسمالي فقط وخاصة انعدام التوازنات بأنواعها المختلفة وإنما نتجت كذلك عن عيوب هيكليه في الاقتصاد المالي نفسه أدت إلى استحداث إشكاليات أخرى برزت على سطع العلاقة بين الاقتصاديين . وتعد الأزمة المالية الحالية هي أزمة نظام فمنذ الحرب العالمية الثانية إلى السبعينات كان هناك نظام صرف ثابت ولكن في فترة السبعينات صار انفلات في طبع الدولارات وأعلن الرئيس السابق ريتشارد نيكسون سنة ١٩٧١ فك الارتباط بنظام الصرف الثابت، ومنذ ذلك الوقت بدأ عصر اقتصاد مالي جديد. وبقرار سياسي ذاتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تقرر طباعة الدولارات حيث أنه بين عامي ١٩٥٠و١٩٧٠ زاد الدولار٥٥% عما كان عليه ومن عام ١٩٧١ إلى ٢٠٠٠ زاد الدولار ٢٠٠٠%. وأصبح النظام المالي المضارب اليوم في أزمة بفعل ما يسمى بالفقاعات، وتحولت هذه الفقاعات إلى غول يلتهم القوانين التي كانت تضبط الاقتصاد الأمريكي والعالمي وأظهرت الأزمة من الضخامة التي لا يمكن تصورها . فقد كانت أصول بنك ليمان برذرز قبل انهياره ٧٠٠مليار دولار، وتم شراؤها بعد انهياره ب ٦٠ مليار دولار . وجاءت العولمة لتعمق من البعد الإيديولوجي للازمة، فقد كانت الولايات المتحدة تعيش على تدفقات مالية خارجية تصل إلى ثلاثة مليارات دولار يوميا تأتي من الصين والخليج ودول أخرى، وهو ما يجعلها تعاني خللا هيكليا حيث، إن اقتصادها يعيش طفيليا على الاقتصاديات الأخرى وهو ما جعلها أكثر بلدا مدينا في العالم[٨]. وبتفصيل الأزمة الإيديولوجية في النظام المالي العالمي والتي أدت إلى استحداث إشكاليات جديدة على سطح العلاقة بين الاقتصاد المالي والعيني نجد أنها تتمثل في العناصر الآتية[٩]:

أولا: تجاهل اعتبارات الحدود المعقولة للرافعة المالية: إن هناك نوعين من الأصول المالية، أصول تمثل الملكية وأصول تمثل المديونية أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساسا ملكية الموارد العينية من أراضي ومصانع وشركات وهي تأخذ عادة شكل أسهم. وبالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية فهناك -عادة- حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية وإذا كان يمكن المبالغة بإصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها تزيد عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها إلا إن الأمر يظل محدودا لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية. أما بالنسبة للشكل الآخر للأصول المالية وهو المديونية، فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها وهنا أصل المشكلة فقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية. وهي ليست مجرد مديونيات فردية وإنما تأخذ عادة شكل مديونيات قابلة للتداول في الأسواق المالية، وبالتالي فهي أشبه بالمديونيات العامة فهي جزء من الثروة المالية وكانت التجارب التاريخية السابقة قد تطلبت ضرورة وضع الحدود على هذا التوسع في الإقراض. ومن هنا استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد ادني من الأصول المملوكة فالمدين يجب أن يتملك حدا أدنى من الثروة حتى يستدين خاصة من المؤسسات المالية وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض -وبالتالي لاقتراض- للبنوك بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لها فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محدودة لما يملكه من رأس مال واحتياطي وهذا هو ما يعرف بالرافعة المالية. ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام

---

٨ زلوم، عبد الحي، " الأبعاد الأستراتيجية للأزمة المالية"، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، عدد ٥٥٠٠، ٢٠٠٨/١١/١.

٩ المنسي، رضا، "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، مرجع سابق، ص ٥.

هذه النسب، فان ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا تخضع لرقابة البنك المركزي ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك ليمان براذرز كان أسوأ وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيدا من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية . إن سبب توسع المؤسسات المالية في الاقتراض والإقراض هو الجشع والرغبة في تحقيق الأرباح السريعة فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني مزيدا من الإرباح لهذه المؤسسات أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لاتهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك والتي تهتم فقط بالإرباح قصيرة الأجل التي يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك . وهكذا أدى الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة وأصبحت الأصول العينية كسند وضمان الإقراض والاقتراض حدثا من التاريخ، وهو ما يعد أحد الإشكاليات التي ظهرت حديثا على سطح العلاقة بين الاقتصاد المالي والعيني بفعل عيوب هيكلية في الاقتصاد المالي[١٠].

ثانيا: المشتقات المالية: لم يرجع التوسع في الإقراض فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود المعقولة للرافعة المالية لكل مؤسسة بل النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية وهو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد وقد بدأت هذه الظاهرة بما يسمى "بالتوريق"[١١]. فقد سعت المؤسسات المالية الأمريكية إلى تحويل المديونيات الخاصة بالمقترضين إلى مديونيات عامة ومن ثم المتاجرة بها من خلال صكها لسندات تمثل هذه المديونيات وهو ما سمي بالتجارة بالديون أو التوريق. وكان أبرز صور التوريق سندات الرهن العقاري وأخذت هذه السندات صورة أكثر خطورة سميت "بالمشتقات" وهو ما يعني التوريق المتعدد فالمؤسسة المالية صاحبة السند سعت إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذا السند وحولت الأخيرة الدين الذي لها إلى سند واقترضت من أخرى بضمان هذا السند...وهكذا وبالتالي اشتق من دين واحد عدد كبير من السندات (المشتقات) حتى إذا عجز المدين الأصلي (المقترض)عن السداد انهارت جميع هذه المشتقات ولما عجز قطاع عريض من المقترضين عن السداد(في القطاع العقاري تحديدا) أفلست كثيرا من المؤسسات المالية وانهارت فظهرت الأزمة وانتشرت كبقعة الزيت بين المؤسسات العالمية على نطاق الكوكب بسبب المشتقات ولا يفترق هذا الوجه عن الوجه السابق إلا في درجة الجشع لفئة قليلة من الناس تسعى إلى تحقيق أرباح طائلة وسهلة على حساب الأغلبية والإضرار بالاقتصاد ككل. ولا تقتصر"المشتقات"المالية على هذه الصورة من التوريق "المتعدد" بإصدار موجات الأصول المالية بناء على أصل عيني واحد بل أنها أخذت صورا أخرى وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع المستقبل فالتعامل المالي لا يقتصر على التعامل في أصول عينية موجودة بالفعل في الحاضر بل قد ينصرف إلى أصول محتملة سوف توجد في المستقبل فهناك التصرفات الآجلة فضلا عما يعرف "بالمستقبليات .وقد لا يقتصر الأمر على مجرد بيع وشراء حقوق مستقبلية بل وتشمل أيضا على خيارات تستخدم أو لا تستخدم وفقا لرغبة أحد الطرفين ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية زاد عدد المدينين وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز قطاع منهم عن

---

[١٠] المنسي، رضا، "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، مرجع سابق، ص ٦.
[١١] المنسي، رضا، "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، مرجع سابق، ص ٦.

السداد[12]. ويوجد كم ضخم من المشتقات الاستثمارية العائمة في الأسواق والتي تختلف التقديرات حول قيمتها الإجمالية ومنها المشتقات عالية الخطورة المعروفة بمبادلات الديون والتي تقدر بنحو ٦٠ تريليون دولار[13]. وأشار تقرير صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٨ إلى أن الخسائر التي تكبدها معظم البنوك جراء أزمة الرهون العقارية تقدر بمبلغ ٩٤٥مليار دولار. وقد تركزت هذه الخسائر فيما يلي:

١- هبوط أسعار العقارات

٢- انخفاض قيمة الأصول المالية المرتبطة بالرهون العقارية

٣- هزات البورصات التي أدت إلى انهيار الأسعار

٤- خسائر الأصول المالية التي بلغت عشرات المليارات من الدولارات في بعض البنوك مثل حالة سيتي بنك الذي كان أول بنك عالمي خسر في هذه الأزمة[14].

وتقدر إحصاءات بنك التسويات الدولية حجم شهادات العرض الاستثمارية التي تم إصدارها في عام٢٠٠٦ في أوروبا والولايات المتحدة بحوالي ١٠٠٠مليار دولار، ثلثها تقريبا مرتبط بأصول وقروض عقارية متدنية الملاءة . وفي العام نفسه كان حجم سوق القروض الأمريكية ضعيفة الملاءة حوالي ٤٠٠مليار دولار أي حوالي ١٨%من إجمالي حجم السوق الأمريكي[15]. والأصل أن الاقتصاد المالي يعد خادما للاقتصاد العيني، ولكن ما حدث أن الاقتصاد المالي على مستوى العالم أصبح اكبر ٤٠مرة من الاقتصاد العيني في السبعينات ومائة مرة عام ٢٠٠٨[16]. وهنا يتبين لنا أن الاقتصاد العالمي مبني على وهم مستندات مالية لا أصل لها وقيمتها مرتبطة سياسيا بحجم الطلب، في سيل من المضاربات دون تسلم فعلى للمواد هذه الشكلية من التعامل يدحضها النظام المالي الإسلامي، فالشريعة الإسلامية تحرم التجارة بالدين ولا تعترف إلا بالأرباح التي تنتج من ممارسة حقيقية على الأصول العينية تجارة كانت أو أنتاجا أما الأرباح التي تتولد من الأصول المالية ذاتها –نقودا كانت أو غيرها – في انفصام بينها وبين الأصول العينية فهي محرمة شرعا .هذه الشكلية من التعامل تتعارض مع النظام المالي الإسلامي فلا يسمح للتاجر في ظل هذا النظام إذا اشترى سلعة و لم يستلمها أن يربح فيها عن طريق بيعها بثمن أكبر، ويجوز له ذلك بعد استلامها مع أن عملية النقل القانونية في الفقه الإسلامي تتم بنفس العقد ولا تتوقف على عمل ايجابي بعده فالتاجر يملك السلعة بعد العقد وان لم يستلمها، ولكنه بالرغم من ذلك لا يسمح له بالاتجار بها والحصول على ربح ما لم يستلم البضائع حرصا على ربط الإرباح بعمل وإخراج التجارة من كونها عمل قانوني يدر ربحا . وهكذا يوثق الاقتصاد الإسلامي الرابطة بين الاقتصاد المالي والعيني بحيث لا يجنح الاقتصاد المالي بعيدا في تيه الوهم والشكليات دون تحقيق تنمية حقيقية في الاقتصاد العيني وهو ما خالفه النظام المالي العالمي بدرجة مبالغ فيها وهو ما أدى إلى بروز إشكالية أخرى مستحدثة ظهرت على سطح العلاقة بين الاقتصاد تتمثل في ضعف دور الاقتصاد العيني في تحقيق الأرباح لصالح وهم جديد هو الذي يحقق ليس فقط أرباحا وإنما جبالا من الأرباح.

ثالثا: عدم توزيع القطاع المالي للمخاطر: لقد تركز الإقراض على قطاع أو قطاعات قليلة وأثر ذلك على زيادة المخاطر فالدرس الأول لتقليل المخاطر هو ضرورة توزيعها أما تركيزها يزيد من احتمالات الأزمة وقد

[12] الببلاوي، حازم، الأزمة المالية العالمية، جريدة المصري اليومي، ٢٠٠٨/١٠/٤.
[13] مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد٣٤٧، نوفمبر، ٢٠٠٨، ص ٤٥.
[14] العامري، سعيد، الأزمة المالية العالمية، جريدة الجمهورية، ٢٠٠٨/١٠/٢٦.
[15] الببلاوي، حازم، الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق.
[16] فضل الله، عبد الحليم، الجذور الاجتماعية لأزمة الأسواق المالية، عالم التجارة، عدد ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٣٦.

تولدت الأزمة الأخيرة نتيجة لما أطلق علية أزمة الرهون العقارية. فالعقارات في أمريكا كانت اكبر مصدر للإقراض والاقتراض، فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو إن يملك بيته، ولذلك يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار.وبدأت الأزمة فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة فيشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار ثم ترتفع قيمة العقار في السوق فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد مقابل ارتفاع قيمة العقار وذلك عن طريق رهن جديد من الدرجة الثانية، وهنا جاءت التسمية بأنها الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية. وبالتالي تعرضها للمخاطر بدرجة اكبر إذا انخفضت قيمة العقارات[١٧]. ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة بل استخدمت "المشتقات المالية" لتوليد مصادر جديدة للتمويل وبالتالي للتوسع في الإقراض ويحدث ذلك عندما يتجمع لدى البنوك محفظه كبيرة من الرهونات العقارية فإنها تلجأ إلى استخدام هذه " المحفظة من الرهونات العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة تقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة وهكذا فان العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة اكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى وتستمر العملية في موجه بعد موجه بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى وقد أدى تركز الإقراض في قطاع واحد(العقارات) إلى زيادة المخاطر وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تفهم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة .

رابعا: نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة: تقوم البنوك المركزية بالرقابة الدقيقة على أعمال البنوك التجارية على الرغم من أن هذه الرقابة ضعفت أو انعدمت بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية على المنتجات المالية الجديدة كالمشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية. وقد هدد ذلك احد أهم أركان الاقتصاد المالي وهو"الثقة"، إذ تصبح الأمور أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الإفراد فالعملاء لا يفقدون ثقتهم بالمؤسسات المالية نتيجة أخطاء في طريقة العمل بقدر ما يفقدون هذه الثقة إذا علموا انه لا يوجد من يراقب أو يضمن حقوقهم من بنوك مركزية أو حكومات تجاه نزوات المؤسسات المالية أو تعثرها. ومع فقدان الثقة يقل الشراء ويكثر البيع وتنخفض أسعار الأصول المالية وندخل في دوامة من الانخفاضات المتتالية وبالتالي مزيد من الانهيار المالي.ويزداد الأمر تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول فجميع المؤسسات المالية – وبلا استثناء– تتعامل مع بعضها البعض وأية مشكلة تصيب أحداها تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي (العولمة) وهكذا تتكاتف اعتبارات الثقة أو بالأحرى انعدام الثقة مع اعتبارات العولمة في تضخيم اثر الانهيار المالي. وهكذا مثل انعدام الثقة المحصلة النهائية لآليات عمل النظام المالي،وإذا انعدمت الثقة انهار النظام وهو ما حدث وأدى هذا الانهيار إلى توقف القلب الذي يضخ السيولة في شرايين الاقتصاد العيني الذي يمثل جسد الاقتصاد فأحاله جسدا هامدا.

المبحث الثاني: طبيعة الأزمة **الاقتصادية والمالية المعاصرة التي بدأت عام ٢٠٠٨:**

أولاً: الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية .شهدت الولايات المتحدة الأمريكية وما زالت تشهد أزمة اقتصادية ومالية عنيفة انتقلت عدواها غالى الأسواق المالية العالمية . و لم تتوقف الأزمة الأمريكية عند حاجز

4 المنسي، رضا، "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، مرجع سابق، ص ٨.

العقارات بل تشمل الاقتصاد الحقيقي برمته . ورغم أنها بدأت منذ عدة سنوات إلا أنها لا تزال مستمرة ومستفحلة الآثار والعواقب . لم تأت الأزمة الراهنة من فراغ، بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الأمريكي الذي يعاني من مشاكل خطيرة،منها أولا :العجز التجاري الذي وصل في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٥٨ مليار دولار. ويعود السبب الأساسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي،خاصة السلعي، على تلبية الاستهلاك.ثانياً :ارتفاع الديون الحكومية من ٤،٣ تريليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٨،٤ تريليون دولار في عام ٢٠٠٣ والى ٨،٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧، وأصبحت هذه الديون العامة تشكل ٦٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك، يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة . ثالثاً: العجز في الميزانية، الذي وصل في عام ٢٠٠٨ إلى ٤١٠ مليارات دولار، إي ٢،٩% من الناتج المحلي الإجمالي. رابعا: التضخم الذي تجاوز ٤ %. خامساً: البطالة التي تشكل ٥%[١٨] .

وتتمثل أهم المراحل التي مرت بها الأزمة المالية منذ بداية عام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة، فيما يلي[١٩] :

- فبراير ٢٠٠٧: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لايتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، فأصبح يتكيف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة .
- أغسطس ٢٠٠٧: البورصات تتدهور امام مخاطر اتساع الأزمة ،والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- اكتوبر ٢٠٠٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٧:عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري .
- يناير٢٠٠٨ :الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى ٣,٥%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي . ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى ٢% بين شهري يناير ونهاية ابريل .
- مارس ٢٠٠٨: " هجي بي مورجان تشيز " يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي " يبر ستيرنز " بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي وفق صفقة اشرف عليها البنك المركزي الأمريكي .
- الحادي عشر من يوليو ٢٠٠٨: أعلن مصرف "إن دي ماك " في كاليفورنيا إفلاسه في ثالث اكبر حدث من نوعه بالتاريخ الحديث للولايات المتحدة علما بان أصول المصرف بلغت ٣٢ مليار دولار .
- ٧سبتمبر ٢٠٠٨: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري " فريدي ماك " و"فاني ماي "تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجان إليها لإعادة هيكلة ماليتيهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار دولار .
- ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨: اعترف بنك الأعمال "ليمان براذرز " بإفلاسه، بينما أعلن احد ابرز المصارف الأمريكية وهو " بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول استريت هو بنك " ميريل لينش ".

وعقب إشهار بنك " ليمان برذرز " إفلاسه تفاقمت أزمة المال الأمريكية ليصبح أكثر ضحية للازمة الائتمانية العالمية .

[١٨] الشعراوي، عطا، الأزمة في الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية عدد ١٧٥، القاهرة، مؤسسة الاهرام للدراسات،٢٠٠٩،ص ٢٦.
[١٩] مراد، محمد، الرأسمالية من التطور إلى الأزمة، مجلة شؤون الأوسط عدد ١٣٠، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية،٢٠٠٨، ص٦٤.

- ١٦ سبتمبر ٢٠٠٨: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية يؤممان بفعل الأمر الواقع اكبر مجموعة تـامين في العالم " إيه ياي جي " المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليـار دولار، مقابـل امـتلاك ٧٩,٩% من رأسمالها .
- ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨: السلطات الأمريكية تعلن الها تعد خطة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع .
- ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨: يشتري بنك "جى بي مورجان " منافسه " واشنطن ميتوشوال " بمسـاعدة السـلطات الفيدرالية .
- ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨: أعلن بنك " سيتي قروب " الأمريكي شراء منافسه بنك "واكوفيا " بمساعدة السلطات الفيدرالية .

ثانيا :إجراءات مواجهة الأزمة أمريكيا :

١. السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار، وتكـون مرتبطـة بـالرهن العقاري .

٢. يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزانة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل غالى ٢٥٠ مليار دولار في مرحلة أولى، ومع احتمال رفع هذا المبلغ إلى ٣٥٠ مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية . ويملك أعضاء الكونجرس الأمريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلـغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار .

٣. تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس موال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيـق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق .

٤. يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول اخرى، لوضع خطة مماثلة .

٥. رفع سقف الضمانات للمودعين من ١٠٠ ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار لمدة عام واحد .

٦. منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات .

٧. تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم .

٨. منع دفع التعويضات التي تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسئولي الشـركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار .

٩. استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد .

١٠. يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي، ووزيـر الخزانة، ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة .

١١. يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونجرس على حضور الاجتماعات الدوريـة في الخزانـة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات .

١٢. تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة .

١٣. يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة .

١٤. اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات .

ويرى البعض أن هذه الخطة تقدم حلا شاملا للازمة المالية من حيث أنها[20].

- تضمن عدم انتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات لتقتصر كما هي الآن على القطاع المالي فقط .
- تضمن استمرارية الثقة في البنوك الأمريكية .
- تقدم علاجا للمشكلات من حيث معاقبة من كانوا مسئولين، ثم إيجاد الحلول لسد الثغرات المتعلقة بارتفاع أسعار العقارات، بعد ما جرت البنوك وراء السعار المرتفعة . كما تؤكد ضرورة تحديد دور أسواق المال والمضاربات بالنسبة لبيع الأوراق الآجلة .
- تساعد شركات القطاع المصرفي، لأن نظام التأمين على الودائع في الولايات المتحدة يغطي ودائع الأفراد فقط ولا توجد تعويضات للشركات21.
- كما أن البعض الآخر يتشكك في جدوى تلك الخطة، ويرون :
- انه يتعين على بورصة وول ستريت أوحي المال الأمريكي أن يقوم بحل مشكلاته بنفسه.
- لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة،ويعتبرونها تبديداً للأموال العامة،ويطالبون بالحصول على تأكيدات وضمانات بأن الخطة ستفيد أصحاب المنازل الأمريكيين العاديين،كما ستفيد بورصة وول ستريت.
- أنها ستفيد البنوك على المدى القصير في التخلص من أعباء الديون المعدومة والاستثمارات العاطلة، لكن مع وجود شكوك في إمكانية أن تعود أسعار هذت الصول إلى الارتفاع في المستقبل.
- أنها ستمنح الإدارة الأمريكية هامشاً كبيراً في تحديد المؤسسات المالية التي ستستفيد منها،بدون استبعاد صناديق الاستثمار التي تنطوي على مجازفات.

وفي نوفمبر ٢٠٠٨، أعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي)ووزارة الخزانة عن خطة إنقاذ جديدة لا تحتاج إلى موافقة الكونجرس ستوفر ثمانمائة مليار دولار لدعم بعض القطاعات الاقتصادية الحرجة،كالعقار، بطاقات الائتمان،وقروض للسيارات وللمؤسسات الاستثمارية الصغيرة.وتسعى الخطة غالى ضخ مائتي مليار دولار لدعم قروض بطاقات الائتمان،السيارات، والقروض الممنوحة للطلبة الاستثمارية الصغيرة، في حين يخصص ستمائة مليار لشراء سندات الرهون العقارية التي يتضمنها عملاقا العقار، شركتا "فريدي ماك" و"فاني ماي". أما المائة مليار دولار المتبقية من مبلغ الخطة الجديدة، فستخصص لشراء الرهون العقارية التي تملكها الشركتان المذكورتان والقروض العقارية الفيدرالية، في محاولة لخفض أسعار الرهون العقارية وتسهيل قروض امتلاك المنازل .

وقد واجه بنك " ليمان برذرز " صعوبات جمة جراء أزمة العقار التي عصفت بالولايات المتحدة منذ منتصف عام ٢٠٠٧ . كما اضطر البنك لإسقاط أصول مالية بقيمة ٥,٦ مليار دولار في الربع الثالث من ٢٠٠٧، وأعلن عن خسارة بلغت ٣,٩ مليار للربع الثاني من عام ٢٠٠٨ وتفاقمت الأزمة المالية في بنك ليمان، حتى اشتر إفلاسه عقب فشل جهود بذلت من طرف إدارة البنك لإنقاذه، وتقدم البنك بطلب إشهار الإفلاس إلى محكمة الإفلاس في منطقة جنوب نيويورك. وكان بنك "ليمان برذرز " يعد حتى وقت قريب رابع أكبر مصرف استثماري بالولايات المتحدة، أسسه ثلاثة مهاجرين ألمان كانوا يتاجرون بالقطن عام ١٨٥٠، ويعمل لدى البنك ٢٥٩٣٥

[20] الشعراوي، عطا، الأزمة في الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص١٢٧.
[21] http://www.algazeera.net /NR/exeres/2E082439

موظفا في شتى أنحاء العالم، وقد شغل ريتشارد فولد — الذي يوصف بأنه رائد الخبراء الماليين — منصب الرئيس التنفيذي في البنك .

اتخذت الإدارة الأمريكية سلسلة من الخطوات لتجنب تفاقم الأزمة الراهنة في الأسواق المالية، حيث قامت بالاستحواذ على نسبة ٨٠% من عملاق التأمينات " إيه إي جى " من خلال إقراضها مبلغ ٨٥ مليار دولار، بعد أن اتخذت إجراءات مماثلة مع عملاقي الرهن العقاري (فاني ماي) وفريدي ماك فضلا عن ضخ مليارات الدولارات في الأسواق عبر مجلس الاحتياط الفيدرالي الذي يعمل بمثابة البنك المركزي . وساهمت وزارة الخزانة بمبلغ ٢٠ مليار دولار في خطة إنقاذية لمؤسسة سيتي جروب المالية. وأعلنت الوزارة والاحتياطي الاتحادي ومؤسسة التامين على الودائع الاتحادية أنها ستقدم ضمانات لسيتي جروب ضد خسائرها الهائلة فيما يتعلق بأصولها البالغة ٣٠٦ مليار دولار والمرتبطة بالرهن العقاري . وفي المقابل سيمنح البنك حصص أسهم للحكومة[٢٢] .

كما اعتمد مجلس الشيوخ في شهر اكتوبر٢٠٠٨ خطة الإنقاذ المالي التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون. وتهدف إلى تامين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية، والتي تعود غالى دافعي الضرائب، كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات غالى أقصى حد ممكن . كما وضعت الخطة لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانة عامة [٢٣].ورغم التحركات الحكومية الأمريكية للإنقاذ، إلا أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال يظهر مزيداً من علامات الانكماش والتراجع، مما سيدفع الإدارة الأمريكية دون شك إلى اعتماد مزيد من الخطط لدعم الاقتصاد،خاصة في ضوء بعض التقديرات التي تشير إلى أن الاقتصاد الأمريكي سيعاني على المدى البعيد من كساد مثل الذي عانت منه اليابان في تسعينيات القرن الماضي..

ثالثا: الأزمة **في أوروبا**:

واجهت أوروبا الأزمة المالية العالمية بموقف موحد شديد التنسيق في أفضل وأقوى عروض منهج الجبهة الموحدة و"الحلول الوسط"التي يحاول الاتحاد الأوروبي الالتزام بها مؤخراً،وكان في إعلان خطة إنقاذ بروكسل(الخطة التي أعلنتها المفوضية الأوروبية ٢٠٠ مليار يورو) وما سبقها من إجراءات،خير دليل.

لقد كان التحرك الحاسم والسريع للتعامل مع الأزمة مفهوما مع حجم التداعيات التي ضربت من اقتصادات القارة عظيمها- ألمانيا،فرنسا،بريطانيا- وأتت على صغيرها –أيسلندا- كما تسببت في إسقاط الحكومة البلجيكية،التي قدمت استقالتها بعد اتهامها بالتدخل بشكل غير قانوني لإنقاذ بنك رئيسي من الافلاس. لكن تحركات القيادات الأوروبية خلال الفترة الأخيرة اكتسبت بعداً آخر مع تداخل مصائر حكوماتهم وأحزابهم السياسية مع مصائر اقتصادات دولهم،حيث ساهمت-على سبيل المثال- في زيادة شعبية حزب العمال البريطاني ورئيس الوزراء جوردون براون. وطفت على السطح إمكانية صعود التيار اليميني المتطرف أوروبيا على حساب الأحزاب الوسطية الحاكمة والتي يحملها الشارع الأوروبي المسئولية عن انتقال داء الأزمة إلى دولهم،والارتفاع الجنوني في معدلات البطالة،واستمرار موجات الهجرة الواردة [٢٤]. من ناحية أخرى، فتحت الأزمة المجال لجدل محموم حول إمكانية صعود رأسمالية أوروبية الهوى كبديل للنسخة ذات الصبغة الأمريكية،خاصة بعد قيادة أوروبا

---

[٢٢] Opcit,p15

[٢٣] http://www.moheet.com

[٢٤] الشرقاوي، يسرا،، أوروبا في مواجهة الأزمة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٧٥، القاهرة، مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٩، ص ١٤٠..

–وتحديدا رئيس وزراء بريطانيا براون– لسلسلة من إجراءات الإنقاذ والتي ما لبث أن "قلدها"الجانب الأمريكي،وإطلاق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي دعوته ل"رأسمالية أخلاقية"بدلاً من" رأسمالية المضاربات"على حد تعبيره [٢٥].كان انهيار"ليمان برازرز" صفارة إطلاق الأزمة وبداية سلسلة من التداعيات الاقتصادية الأوروبية من انهيارات بنوك رئيسية ومؤسسات مالية كبرى،بالإضافة إلى التهور القياسي في قيمة مؤشر"فاينانشال تايمز" المجمع للبورصات الأوروبية،وما تبعة ذلك من تراجع اقتصادات كبرى دول القارة–ألمانيا– التي أعلنت رسميا دخولها مرحلة الركود الاقتصادي،حيث تم اختيار عبارة"أزمة اقتصادية"بوصفها عبارة عام ٢٠٠٨،وفرنسا التي تحاول بصعوبة عدم دخول المرحلة نفسها[٢٦].وقد كان للقارة الأوروبية نصيبها من ظاهرة ارتفاع معدلات البطالة وخسارة الوظائف عالمياً،والتي قدرتها منظمة العمل الدولية ب٢٠ مليون وظيفة دولياً،حيث جاء نصيب دولة،مثل بريطانيا منها نحو ٣٩ ألفا في آخر شهرين فقط بعام٢٠٠٨، ناهيك عن إسبانيا التي قفز معدل البطالة بها فوق حاجز ال١١%.كما ازداد الأمر سوءا بتفجر فضيحة متعامل وول ستريت البارز والمحتال "برنارد مادوف"، وأدراج عدد من البنوك الأوروبية على قائمة الجهات التي طالتها الخسائر الهائلة لعملياته،في مقدمتها "إتش إس بي سي"البريطاني بتقدير خسائر وصلت إلى نحو مليار دولار، و"رويال بنك ارف اكوتلاند"ب٤٥٠ مليون دولار خسائر متوقعة.وقد أعلنت المفوضية الأوروبية رسمياً ، في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٨، دخول دول الاتحاد ال ١٥ مرحلة ركود اقتصادي يعد الأول من نوعه منذ بدء العمل بعملة اليورو الموحدة عام ١٩٩٩، وذلك بعد تراجع معدلات الأداء الاقتصادي لدولها بنسبة وصلت إلى ٠,٢% لربعين متتاليين من العام المالي ٢٠٠٨. وتكتمل ملامح الأزمة الأوروبية بآخر تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي، والذي أكد حرفيا "أن أوروبا تواجه أسوأ أزمة مالية لها منذ عقود"، وان " الارتفاع في استعار السلع الرئيسية " كان وراء تراجع معدلات الاستهلاك وخلق حالة من التضخم في الأسواق الأوروبية .وقدر التقرير، الذي يحمل عنوان " أوروبا .. التعامل مع الصدمات "، آن إجمالي الناتج المحلي لدول أوروبا المتقدمة تراجع من ٢,٨% لعام ٢٠٠٧ إلى ١,٣% خلال عام ٢٠٠٨، على أن يزداد التراجع إلى ٠,٢% فقط في عام ٢٠٠٩ . ولم يتوقع التقرير لهذه الأزمة الأوروبية انفراجه قبيل نهاية ٢٠٠٩ . وحتى الاقتصادات الأوروبية الصاعدة، التي ظلت — وفقاً لتعبير تقرير صندوق النقد، حصينة ضد التقلبات المالية — فان معدلات نموها تزداد ضعفا[٢٧]. وأمام هذه الصورة المتأزمة، فقد خرج قادة أوروبا بمجموعة من القرارات التدريجية، كان أبرزها إعلان باريس في أكتوبر ٢٠٠٨ باتفاق قيادات منطقة اليورو على التدخل بشراء أسهم في البنوك المتعثرة لدعم وضعها المالي وضمان عملية الإقراض بين البنوك حتى نهاية عام ٢٠٠٨ . خصصت الدول الأوروبية الرئيسية مبالغ مليارية لتنفيذ إجراءات الإنقاذ السريع (٥٠ مليار يورو في ألمانيا، و ٢٣ مليار يورو في بريطانيا مثلا)، ثم خرجت في نوفمبر ٢٠٠٨، خطة الإنقاذ العامة ذات ال ٢٠٠ مليار يورو التي أعلنت عنها المفوضية الأوروبية في أكتوبر ٢٠٠٨ . وقد نصت الخطة، التي تم اقرارها في اخر قمة للاتحاد تحت الرئاسة الدورية الفرنسية في بروكسل ديسمبر ٢٠٠٨، على الإسهام بما يوازي ١,٢% من اجمالي ناتج الاتحاد الأوروبي، على أن يساهم الاتحاد بمبلغ ٣٠ مليار يورو، تاركا ١٧٠ مليار لمساهمات الدول ال

[٢٥] Claessense ,S) , The new International Financial Architecture, center of policy and Research, London. ,(2008,p25.

[٢٦] Rajan,R,(2008),reforming Global Economic and Financial Governace ,Center of Economic policy and Research , London.

[٢٧] الشرقاوي، يسرا، أوروبا في مواجهة الأزمة،ص ١٤٠.

٢٧ . وتشمل الخطة: دعم مجالات التدريب المهني في محاولة لوقف نزيف الوظائف الأوروبية، وتطوير البنية التحتية للدول الاعضاء، وبالاخص التكنولوجي منها، وتوفير أكثر من ٧ مليارات يورو لتمويل مشاريع توظيف الطاقة النظيفة، وزيادة المخصصات المفروضة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من ١٠ الى٣٠ مليار يورو. وسيتم البدء في تنفيذ الجزء الأكبر من الخطة خلال عام ٢٠٠٩، على أن يتم تنفيذ الجزء المتبقي في ٢٠١٠[٢٨].

جاء التحرك الاوروبي من خلال هذه الخطة جماعياً وحاسماً، ولم يعرقله طويلاً الخلافات التي طفت على السطح، مثل تحديد نسبة ١,٢%، خاصة وقد قامت العديد من الحكومات الأوروبية منفردة بتخصيص بنود مالية عظمى لاحتواء الأزمة في بلادها تزيد في بعض الأحيان على النسبة المطلوبة في اطار الخطة، وذلك كما هو الحال مع ألمانيا مثلا. فالمداولات الأخيرة التي سبقت اعلان الخطة الأوروبية شملت تعديلا في صياغتها بإسقاط عبارة الا يقل الاسهام لدول الاتحاد عن ١,٢% من النص النهائي .وسعياً لوحدة الموقف والتحرك، تم تجاوز خلاف اخر بشان لجوء بريطانيا إلى أداة تقليص ضريبة القيمة المضافة، ووجود رفض واسع من جانب باقي دول الاتحاد لهذه الجزئية، فتم اتخاذ مثل هذه الخطوة كأداة يمكن تفعيلها للتحفيز الاقتصادي بدون وضعها في إطار ملزم . كما تم العمل على الاحتواء الهادئ لقرار حكومة ايرلندا بتقديم الضمان الكامل للودائع في بنوكها، في تعارض مع سياسات باقي الدول الأوروبية التي قدمت ضمانات اقل بهذا الشأن، مثيرة حالة من السخط المكتوم والمخاوف من هروب المودعين من بنوك الجيران الأوروبيين إلى نظائرها الايرلندية .كما انه وبخلاف إنقاذ اقتصادياتها، كانت بعض الحكومات الأوروبية خلال الشهور الاخيرة كالذي يحارب على جبهتين، إحداهما: الأزمة بالطبع، وثانيتهما: محاولة عرقلة مساعي الأحزاب اليمنية المتطرفة من الصعود وتحقيق مكاسب سياسية وشعبية على حساب الأزمة، واستغلالاً لمخاوف الشوارع الأوروبية من استمرار مد المهاجرين وارتفاع معدلات البطالة . فقد حذر أستاذ السياسة، كريستوف بترويج، من تكرار ظروف الأزمة التي مهدت لصعود نجم هتلر بألمانيا في ثلاثينيات القرن الماضي . ويرى بترويج في الاحداث الحالية فرصة مواتية لاحزاب، مثل الحزب الديمقراطي الوطني في ألمانيا، لالقاء القوى الوسطية من فوق منصة الحكم . وجاء دليل على صحة مخاوف بترويج في بعض النجاحات الانتخابية التي حققها اليمين في دول أوروبية، مثل النمسا، وبلجيكا، وهولندا، وايطاليا . لكن الأمل يتجسد في إمكانية نجاح قادة الوسط الأوروبي في إعادة اجتذاب القوى الشعبية بتحركاتهم السريعة لاحتواء الأزمة. فبروان في بريطانيا، مثلا، حققت له ريادته في طرح برامج اتبعها العالم بعد ذلك لتحجيم الأزمة، مثل تاميم البنوك المترنحة، قدراً من الشعبية بعثت أسهمه السياسية من مرقدها، وكان في اشد الحاجة إليه امام ضربات المعارضة المحافظة[٢٩].

رابعاً: الأزمة **في العالم العربي**:

أولا: آثار الأزمة على الاقتصاديات العربية :

انعكست تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول، وتأثرت منها الدول العربية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وترتبطه علاقات اقتصادية معها، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف بين الدول العربية على

---

[٢٨] الشرقاوي، يسرا،، أوروبا في مواجهة الأزمة،١٤١.

[٢٩] المرجع السابق، ص ١٤١.

حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين من حيث مدى تأثرها بالأزمة كما يلي[٣٠] :

١-مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية وهي السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة .

٢-مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة والمنخفض وتشمل الأردن، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر.

ثانيا: تأثير الأزمة على أسواق الأسهم العربية .

بقيت أسواق الأسهم العربية بمنأى عما يحدث في الأسواق العالمية، وشهدت خلال الأسابيع الأولى من شهر ٢٠٠٨/٩ تقلبات شبه طبيعية والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية اللاعبين في هذه الأسواق هم من المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد يذكر على الساحة العالمية، إضافة إلى قلة الترابط بين الاسواق العربية والأسواق الدولية.أما المستثمرين من بنوك ومؤسسات وشركات عالمية والذين استثمروا في السندات المغطاة بأصول عقارية أو في صناديق التحوط التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية الراهنة فهؤلاء تعرضوا لخسائر يصعب الآن تقديرها .كما ان انكشاف المصارف العربية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدوداً .فمعظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات، أما البنوك التي لها حيازة في صناديق تحوط تستثمر في سندات مغطاة بأصول عقارية فخسارتها ستكون بقدر حيازتها لمثل تلك الأصول .وحسب استطلاع أجرته شركة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز ً فإن مجموع استثمارات بنوك المنطقة في سندات الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض لا يزيد عن ١٥% من مجموع أصول هذه البنوك .

إن التقلبات الحاصلة في أسواق المال العالمية سيكون لها بعض الأثر على البورصات العربية، خصوصاً أسواق الأسهم التي تسمح للمحافظ العالمية الاستثمار فيها .ففي فترات الأزمات يتجه المستثمر إلى تخفيض نسبة المخاطرة لديه ويتحول من الأسواق الناشئة إلى استثمارات أكثر سيولةً وأماناً مثل السندات الحكومية .وعلى الرغم من صغر حجم تدفقات محافظ الاستثمار العالمية إلى الاسواق العربية إلا أنها ساهمت أخيراً في تحديد التوجه العام للبورصات العربية .ويشار إلى أن أكبر أسواق الأسهم الإقليمية من حيث القيمة السوقية، ألا وهو سوق الأسهم السعودية، لا يسمح للأجانب بامتلاك الأسهم إلا بشكل غير مباشر عن طريق صناديق الاستثمار التي تديرها البنوك المحلية، في حين أن أسواق كل من الإمارات والكويت ومصر وقطر والأردن تشهد وبشكل متصاعد زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية في بورصاتها. إن أكبر المخاطر التي قد تنجم عن الأزمة المالية الحالية هو احتمال حصول تباطؤ اقتصادي عالمي [٣١].فالهبوط الذي سُجل أخيراً في أسعار العقارات السكنية في أمريكا وغيرها من الأصول والذي صاحبه ضغوط إضافية على عملية التسليف سيكون له أثر سلبي على المستهلك الأمريكي المثقل أصلاً بأعباء الديون، مما قد يؤدي لاحقاً إلى ظهور أزمة في قطاع التسليف عن طريق بطاقات الائتمان وارتفاع في معدلات تخلف الشركات عن سداد ديونها .وهذه كلها بوادر لعملية تباطؤ اقتصادي قد تطول أو تقصر بحسب السياسة المالية والنقدية للولايات المتحدة . وسيشعر القائمون على السياسة النقدية في دول المنطقة أنهم مضطرون لمجاراة السياسة النقدية التوسعية التي أخذت الولايات المتحدة بإتباعها، وهذا سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وأسعار صرف العملات العربية المرتبطة

---

[٣٠] جمال، وائل، (الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي : نهاية النموذج، مجلة شؤون عربية، عدد ١٣٦، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،٢٠٠٨، ص٧٥.

[٣١] عبد اللطيف، حنان، الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٧٥، موسسة الأهرام، ٢٠٠٩، ص ١٧٩-١٨٠.

بالدولار وسيزيد من الضغوط التضخمية التي ظهرت مؤخراً في عدد من دول المنطقة . وبالنسبة للبورصات العربية يسودها الخوف والفزع مما أصابت المستثمرين في العالم، خاصة مع انهيار بورصة وول ستريت بنيويورك، وبورصة اندونيسيا، حيث تراجعت أسواق المال العربية وشهدت مؤشراتها تأثر الاقتصاد الخليجي بالأزمة المالية من خلال ثلاث مصادر محتملة تتمثل في[٣٢]:

١- تأثر المؤسسات المالية التي تملك حيازات في سندات الرهن العقاري أو تستثمر في عقود التزامات المرتبط بتلك السندات، أو في عقود مبادلة الديون بما يقارب ٧٥٠ مليون دولار جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري بنك الخليج الدولي ما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودي، وكذلك خسائر المؤسسة العربية المصرفية بمقدار ٥٠٠ مليون دولار.

٢-الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة، خاصة مع ارتباط المصارف الخليجية بالمصارف العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية ذلك سيؤثر على استثمارات البنوك الخليجية وقد أعلن بنك أبو ظبي التجاري أنه باشر باتخاذ إجراءات قانونية في نيويورك لاسترداد بعض خسائر استثماراته في الصناديق الاستثمارية في الولايات المتحدة، مدعيا رغم عدم إفصاحه لحجم المخاطر المحيطة بالاستثمار ما يعطي فكرة عن ضبابية الصورة المتعلقة بتلك الاستثمارات لدى الاقتصاديين المختصين[٣٣].

٣-تأثر الوضع الائتماني من خلال نقص السيولة وارتفاع تكلفة الاقتراض، وقد ظهرت بوادر أزمة الائتمان في دبي مع تراجع مستوى السيولة في السوق لتمويل المشاريع الجديدة حيث أعلن البنك المركزي الإماراتي عن تمويل يقدر ب ٥٠ملياردرهم إماراتي متاح للبنوك الإماراتية للاستفادة منها.

المبحث الثالث: درجة تأثير الأزمة **على أهم جوانب الاقتصاد العيني:**

أولا: الناتج المحلي الإجمالي: لقد سجلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحسب تقرير المنظمة لعام ٢٠٠٨ نموا في إجمالي الناتج المحلي بنسبة٤،١%في عام٢٠٠٨. ودخلت ألمانيا مرحلة الركود لأول مرة منذ خمس سنوات في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨[٣٤]. وأعلن يوم ٢٠٠٩/١/٢٣ رسميا دخول بريطانيا حالة الركود الاقتصادي التي تعد الأولى لها منذ عام ١٩٩١بعد ما سجل الاقتصاد البريطاني انكماشا حادا نهاية عام ٢٠٠٨.وأشارت تقارير صادرة عن دائرة الإحصاء الوطني في بريطانيا إن الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا انخفض بنسبة٥،١%خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ بعدما كان انخفض بنسبة ٠,٦%في الربع الذي سبق[٣٥]. وأشارت ذات التقارير إلى إن انخفاض النمو خلال الربعين الأخيرين من عام ٢٠٠٨ يعد اكبر انخفاض يسجل في ستة أشهر متتالية منذ عام ١٩٨٠.وأشارت التقارير نفسها إن قطاع الصناعة كان المساهم الأكبر في انكماش الاقتصاد بنسبة١,٦%في الربع الثالث قبل إن يسجل انخفاضا بنسبة٤,٦% في الربع الرابع. وذكرت إحصائية رسمية بريطانية أخرى إن الاقتصاد البريطاني تقلص خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر من عام٢٠٠٨ بانخفاض يعد هو الأكبر من نوعه منذ ١٨عاما وأظهرت الأرقام إن إنتاج المملكة المتحدة لم يتغير خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ وهو ما

٣٢ Eckart,woertz2, Impact of the US financial crisison GCC countries, Gulf,Reserch center , october 2008.
٣٣ خرياطي، رفله،، التراجع الكبير لأسعار النفط يقود المؤشرات الخليجية بالى دانى مستوى، جريدة الحياة، ١٢/ نوفمبر/٢٠٠٨.
٣٤ مجلة عالم التجارة، عدد ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٥٣.
٣٥ المنسي، رضا، "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، مرجع سابق، ص ١٠.

انهى بذلك ٦٣ ربعا من النمو امتدت منذ عام ١٩٩٢. وأشارت الإحصائية إلى إن الإنتاج المحلي الإجمالي للأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٧ والربع الأول من عام ٢٠٠٨ قد سرع من وتيرة تدهور اقتصاد المملكة المتحدة [٣٦]. وتعرض الاقتصاد الياباني لأكبر انكماش وذلك منذ فترة أزمة أسواق النفط في عام١٩٧٤ ليسجل خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ تراجعا بمعدل سنوي بلغ ١٢،٧% ويعكس الانكماش الملحوظ أجواء الركود الراهنة في الولايات المتحدة ودول التحاد الأوروبي والتي أدت إلى حدوث انخفاضات قياسية لحجم السيارات اليابانية وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ثالث تراجع ربع سنوي له على التوالي وتشير البيانات الحكومية اليابانية إلى حدوث هبوط غير مسبوق لحركة الصادرات التي انخفضت خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٣،٩% مقارنة بالأرقام المسجلة في الربع الثاني من العام نفسه[٣٧]. وأكد صندوق النقد الدولي في أوائل شهر فبراير ٢٠٠٩ إن اقتصادات الدول المتقدمة دخلت بالفعل مرحلة "الكساد" في الوقت الذي قد تتزايد فيه الأزمة المالية إلا إذا ما تم إصلاح النظام المصرفي وأشار الصندوق إلى إن خطط التحفيز الاقتصادي بمفردها لن تنجح في انتشال الاقتصاد العالمي من الركود ما لم تصاحبها إجراءات لإعادة الثقة للنظام المصرفي [٣٨].

وامتد وقع الأزمة ليطال الاقتصادات الناشئة حديثة التصنيع كالهند والصين والدول الآسيوية وكذلك الدول النامية جميعها فالدول الصناعية هي السوق الأساسية لإنتاج الاقتصاد الناشئة والنامية سواء الإنتاج الصناعي أو المواد الأولية وستتأثر الدول النامية سلبا بشكل خاص بالانخفاض في أسعار السلع الأولية والوسيطة الذي سيتسارع كلما تراجعت نسبة النمو العالمي [٣٩]. وكان صندوق النقد الدولي قد توقع في بدايات الأزمة عام ٢٠٠٨ بأن نمو الاقتصاد العالمي سيتباطأ إلى ٣،٩% في ٢٠٠٨ والى ٣% في ٢٠٠٩ وأثبتت التطورات بعد ذلك كم كانت هذه التوقعات متفائلة وأظهرت المؤشرات التالية مدى وقع الأزمة فمبيعات التجزئة انخفضت عالميا بنسبة ١,٢% في شهر سبتمبر وحدة من عام ٢٠٠٨ وتراجع معها الإنتاج الصناعي بنسبة ٢,٦% ثم عاد صندوق النقد الدولي ١٩فبراير ٢٠٠٩ وتوقع بأن نسبة النمو في الاقتصاد العالمي قد تقترب من الصفر عام ٢٠٠٩ .

ثانيا: نسبة البطالة. ارتفعت نسبة البطالة في العلم بسرعة من ٥ إلى ٦% في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ [٤٠].وكشفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن معدل البطالة في منظمة اليورو بلغ ٨% في ديسمبر ٢٠٠٨ليرتفع في شهر فبراير ٢٠٠٩ بنسبة ٠,١% . وفي الولايات المتحدة بلغ معدل البطالة في يناير ٢٠٠٩ نسبة ٧,٦% مرتفعا بواقع ٠,٤% عما سجله في ديسمبر ٢٠٠٨. أما في اليابان فقد بلغ نسبة البطالة ٤,٥% في ديسمبر ٢٠٠٨. وسجلت فرنسا معدل البطالة بنسبة ٨,١% في عام ٢٠٠٩ مرتفعا بواقع ٠,١% عن نوفمبر ٢٠٠٨.وفي بريطانيا بلغ معدل البطالة في أكتوبر ٢٠٠٨ نسبة ٦,١% مرتفعا بنسبة ١% عن أكتوبر٢٠٠٧ [٤١].وقد توقعت منظمة العمل الدولية أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل إلى حوالي ٢١٠ مليون شخص في عام ٢٠٠٩.وسيؤدي ذلك برأي المنظمة إلى تعاظم مشكلة الفقر في العالم، إذ سيرتفع عدد العمال الفقراء الذين يعيشون بدولارين أو أقل في اليوم إلى نحو

[٣٦] http://www.moheet.com/show-news.aspx?nid=203586@pg=1
[٣٧] http://www.moheet.com/show-news.aspx?nid=223018
[٣٨] http://www.moheet.com/show-news.aspx?nid=220523@pg=١
[٣٩] مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد٣٤٧، نوفمبر٢٠٠٨، ص٤٤.
[٤٠] المرجع السابق، ص ٤٤.
[٤١] مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد٣٤٧، نوفمبر٢٠٠٨، ص٤٤

١٤٠مليون عامل[٤٢].

ثالثا: وضع بعض قطاعات الاقتصاد العيني . تراجع الإنتاج الصناعي عالميا في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ بنسبة ٢,٦%[٤٣] . حيث تشير الأرقام الأولية أن صناعة السيارات كانت أكثر الصناعات تضررا . فقد خفضت شركة تويوتا الصانعة للسيارات إنتاجها المتوقع عام ٢٠٠٩ بحوالي ٩٥٠ ألف سيارة . وتوقعت الشركة أنها قد تتكبد خسائر صافية تبلغ حوالي ٣,٨٤ مليار دولار وذلك خلال السنة المالية التي تنتهي في ٢٠٠٩/٣/٣١[٤٤]. وتوقعت شركة نيسان أن يصل صافي خسائرها خلال عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٢,٩١ مليار دولار . وبالنسبة لصناعة السيارات في المنيا، فقد اعتزمت شركة فولكس فالجن تسريح نحو ٢٥ ألف عامل لترشيد النفقات الجارية . كما أوقفت شركة أوبل الإنتاج في معظم مصانعها الأوروبية كجزء من خطة لخفض الإنتاج بمقدار ٤٠ ألف سيارة حتى نهاية عام ٢٠٠٨ بعد أن شهد هذا العام تراجعا حادا في المبيعات . وقد أوضح تقرير بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) حول أداء الشركات السعودية عام ٢٠٠٨ إن من بين قطاعات السوق السعودية ساهم كل من قطاعي المصارف والخدمات المالية والصناعات البتر وكيماوية بنسبة٦٥% من الربح الإجمالي للسوق في هذا العام في مقابل مساهمتها بنسبة٦٤% في عام٢٠٠٧ وشهد قطاع شركات الاستثمار المتعدد اكبر نسبة تراجع في ربحيته تبعته قطاع الزراعة والصناعات الغذائية في حين شهد قطاع الاستثمار الصناعي اكبر نسبة نمو للربحية تبعه قطاع التشييد والبناء ثم قطاع الفنادق والسياحة. وبخصوص السياحة فقد أعلنت منظمة السياحة العالمية إن نموها تباطأ إلى ٢%عام٢٠٠٨ وسينعدم عام٢٠٠٩ [٤٥].وعلى الرغم من إن حركة السياحة تعد اقل تضررا من قطاعات الاقتصاد الأخرى كقطاع السيارات أو العقارات إلا أنها تأثرت بشكل مباشر وسريع بالركود الحاصل في الاقتصاد العالمي وهي في الوقت نفسه ستكون أسرع القطاعات تحسنا في الاقتصاد العالمي . وبخصوص قطاع النفط فتشير حلقة الأسعار المتدهورة في قطاعي الطاقة والبتر وكيماويات إلى إن الفوائض الحالية التي أشهدتها الأعوام القليلة الماضية ستزول خلال عام ٢٠٠٩.وسيؤدي ذلك إلى تقييد قدرة حكومات دول الخليج على معالجة التباطؤ الاقتصادي وفيما حصلت أسعار النفط على دعم بسيط بسبب الحرب على غزة فقد استقرت بدايات عام٢٠٠٩ وحتى الآن في حدود ٤٠ دولار للبرميل وقد صرح وزير النفط السعودي في مؤتمر للطاقة في هيوستن بالولايات المتحدة إن عائدات مبيعات النفط غير كافية لموازنة ميزانية المملكة في عام٢٠٠٩ [٤٦].

وكشفت العديد من الإحصائيات عن تأثير ألازمه الراهنة على حركة الاستثمار والتوسعات الخاصة بالشركات بمختلف القطاعات الاقتصادية عالميا فقد حدث هبوط ملحوظ في إجمالي حجم صفقات الاستحواذ والاندماج بين الشركات خلال عام ٢٠٠٨ وذلك بنحو٢٩% مقارنة بعام ٢٠٠٧ الماضي ليبلغ٣٢٨٠ مليار دولار[٤٧]. وقد حدث ذلك بسبب الصعوبات الشديدة التي تواجه عمليات التمويل في المرحلة الراهنة فضلا عن موجه التقلبات الحادة التي شهدتها القيمة السوقية للعديد من الشركات العالمية خاصة في ضوء الانهيارات التي اجتاحت على مدى الشهور الماضية أسواق المال العالمية ووفقا لتقديرات[٤٨] مؤسسة "ديالوجيك" العاملة في مجال

---

[٤٢] المرجع السابق.
[٤٣] المرجع السابق، ص ٤٤.
[٤٤] http://www.moheet.com/show-news.aspx?nid=224458@pg=1
[٤٥] مجلة عالم التجارة، عدد ١٢، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٤٢.
[٤٦] صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، عدد ٥٦٠٣، ٢٠٠٩/٣/١١.
[٤٧] المنسي، رضا، "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، ص ١٦.
[٤٨] المرجع السابق، ص١٦.

توفير البيانات المالية أن عام ٢٠٠٨ شهد التراجع من قبل الشركات المتمثلة عن ١٣٠٩ صفقة انـدماج قيمتـها الاجمالية حوالي ٩١١ مليار دولار . وتعد أكبر صفقة استحواذ لم يتم تنفيذها عام ٢٠٠٨ تلك الصفقة المتمثلة في العرض المقدم من"بي اتش بي بيليتون" لشراء "ريوتينتو" الايطالية للتعدين بقيمة ١٤٧،٥ مليار دولار. وبخصـوص قطاع التجارة فقد انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة٢،١% في شهر سبتمبر٢٠٠٨ وحققت قناة السويس في ينـاير ٢٠٠٩ اقل إيراد منذ عام ٢٠٠٣ .بما يدل على انخفاض كبير في التجارة العالمية التي شـهدت تراجعـا كـبيرا في ديسمبر٢٠٨ وقد انخفض نمو التجارة العالمية عام٢٠٠٨ الى٢،٤% بالمقارنة مع ٢٠٠٧ الذي شهدت ارتفاعـا في حجم التبادل التجاري وصل إلى ٧،٦% وسجل ديسمبر٢٠٠٨ انخفاضا بنسبه٧% عن الشـهر الـذي سـبقه وانخفض معدل التجارة العالمية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ بنسبة٢٢% عن الربع الثالث من العام نفسه وتوقع صندوق النقد الدولي في شهر يناير ٢٠٠٩ انكماش معدل التجارة العالمية بنسبة٢،٨% عام ٢٠٠٩ بسبب الركود العالمي[٤٩].

رابعاً: الأسعار: تسببت الأزمة في تراجع كبير في أثمان المواد الأولية بسبب الركود، فقد بلغ سـعر النحـاس مثلا في منتصف شهر أكتوبر ٢٠٠٨ أدنى مستوى له منذ نهاية عام ٢٠٠٥ ومن المتوقع إن يستمر هذا الانخفـاض في الأجل القصير وفي الأجل المتوسط أو الطويل سيرتبط أي ارتفاع في الإثمان بمدى التنشيط الذي سـيحدث في الاقتصاد العالمي بفعل خطط الإنقاذ المختلفة [٥٠]. وقد اتجهت أسعار المواد الغذائية الأساسية إلى الانخفاض وبشكل سريع منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٨ في تطور أبعد المخاوف السابقة من أزمة غذاء عالمية وعزاه المحللون إلى الأوضـاع الاقتصادية العالمية،فانخفض سعر القمح بنسبة ٢٣% والذرة ٢٨% والصويا ٣٢%والسكر ١٩%[٥١].

ويشير البعض إلى الوجه الايجابي للركود الراهن من حيث إبعاد شبح ارمه الغذاء الذي خيم علـى العـالم في المرحلة السابقة وكذلك تخفيض تكاليف الإنتاج والبناء التي تعتمد على أسعار المواد والسلع الأساسية إلا إن هـذا الوجه لن يحقق أية اثأر ايجابية تذكر لأي من المنتجين أو المستهلكين فالمنتجون لا يجدون السيولة التي يشترون بتـا السلع التي تمثل مدخلات الإنتاج والمستهلكون إفرادا وعائلات ضعفت لديهم القوة الشرائية بدرجة حادة للخسائر في الأصول والثروات التي يمتلكونها . وقد بلغت معدلات التضخم في منطقة اليورو ذروتها في يوليو ٢٠٠٨ لتبلـغ ٤% ثم انخفضت إلى ٣،٦% في سبتمبر عام [٥٢]٢٠٠٨.

وبخصوص التطورات التي حدثت في أسعار النفط فقد انخفضت خلال أسابيع شـهري أكتـوبر ونـوفمبر ٢٠٠٨ إلى اقل من نصف الحد الأعلى الذي كان قد بلغه في شهر يوليو من نفس العام والذي قارب ١٥٠دولار للبرميل متأثرا بتوقعات انخفاض الطلب العالمي وبارتفاع سعر الدولار. وكانت منظمة الطاقة العالمية قد سـارعت في بداية الأزمة إلى توقع انخفاض حجم الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٠٩ الى٨٧،٢مليون برميل يوميا مـن معدل ٨٧،٦مليون برميل يوميا تم توقعه في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وبدت هذه التوقعات متحفظة في ضوء مؤشرات أفادت بان استهلاك المنتجات النفطية عالميا انخفض بنسبة٨،٦% في شهر أكتوبر ٢٠٠٨ مقارنـة مـع الشهر نفسه من العام ٢٠٠٧. وتأكد خطأ توقعات منظمة الطاقة العالمية بظهور مؤشرات حديثة أفادت بحـدوث

---

٤٩ المرجع السابق، ص ١٦، الجزيرة نت، صحيفة الاقتصاد والأعمال، ٢٠٠٩/٢/١٨.
٥٠ المنسي، رضا، "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، المرجع السابق، ص ١٦.
٥١ مجلة الاقتصاد والأعمال، مرجع سابق، ص٥٤
٥٢ المنسي، رضا، "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، المرجع السابق، ص ١٧.

انخفاض حاد في أسعار النفط إلى مستوى الثلاثين دولار تقريبا للبرميل في الربع الأخير من عـــام ٢٠٠٨ وبدايـــة عام٢٠٠٩ إلا إن السعر عاد للارتفاع تدريجيا في عام ٢٠٠٩،حيث تمكنت أسعار النفط الخام في بورصة نيويورك للسلع من الارتفاع في الأيام الأولى من شهر فبراير ٢٠٠٩ عن مستوى ال٤٠ دولار وذلك مع تجدد الآمال بشأن إمكانية نجاح خطة التحفيز الأمريكية الجديدة في إنعاش النمو الاقتصادي ومن ثم تنشيط الطلب على مستوى اكبر سوق مستهلك للطاقة في العام وقد ارتفع سعر الخام لعقود شهر مارس ٢٠٠٩ الآجلة في بورصة نيويورك للسلع بنحو ٥٠ سنتا او١،٢ ليبلغ ٤٠،٦٧% دولار وكان سعر العقود الآجلة للخام الأمريكي قد تـــراوح مـــا بـــين ٣٨،٦% و٤٢،٦دولار خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠٠٩ غير إن الخام تراجع بحوالي ٢،٤% وذلـــك بعد إن كشفت بيانات وزارة العمل الأمريكية عن وصول معدلات البطالـــة في الولايـــات المتحـــدة إلى اعلـــى مستويات لها منذ عام١٩٩٢ وفي بورصة البترول الدولية بلندن ارتفع سعر خام برنت لعقود شهر مـــارس٢٠٠٩ الآجلة بنحو ٤٧سنتا او١% ليبلغ ٤٦،٦٨ دولار ويأتي الانتعاش النسبي لسعر النفط وذلـــك في الوقـــت الـــذي أكدت فيه منظمة أوبك إن المنظمة قد التزمت بنحو ٨٠% من إجمالي عمليات الخفض التي أقرتها والبالغ حجمها ٤،٢مليون برميل يوميا.

المبحث الرابع: مستقبل ومصير النظام الرأسمالي كون الأزمة **أزمة النظام الرأسمالي:**

أولا: أبعاد الأزمة:

لقد بدت هذه الأزمة وكأنها أزمة مالية ،بعد أن كانت رهون عقارية، لكنها بعد ذلك انتقلت ،كمـــا كـــان متوقعا إلى أزمة مالية – اقتصادية، أصابت القطاع الاقتصادي العيني بالعمق ،وأدخلت اقتصاديات العالم في نفـــق الركود. إن تاريخ النظام الرأسمالي حافل بأزمات عديدة، فهو تاريخ أزمات مختلفة الأشكال والأسباب والأبعـــاد والنتائج ولكن هذه الأزمة تختلف عن سواها من حيث الامتداد والعمق والتداعيات نلتمس ذلك من خلال أبعادها الثلاثة[٥٣] :

البعد الأول: يتعلق بالاقتصاد الأمريكي ونظامه: إن الأزمة الراهنة تختلف جوهريا عن الأزمات السابقة الـــتي عصفت بأسواق المال في العقدين الأخيرين من القرن الماضي . كما أن ما يميز الأزمات السابقة أنها نشبت بعيـــدا عن الاقتصاد الأمريكي وكانت الإدارة الأمريكية تقوم بجهد مهم من أجل احتوائها والحد من انتشارها وتحولها إلى أزمة عالمية يصعب السيطرة عليها .إما الأزمة الراهنة فقد نشأت واســـتفحلت في مركـــز الرأسماليـــة العالميـــة في الولايات المتحدة، ثم انتقلت إلى مختلف أنحاء العالم.

البعد الثاني: هو الاقتصاد الأمريكي من حيث إنه الأقوى والأكبر عالميا .

البعد الثالث: يشير إلى انه هذه الأزمة في ضوء البعدين الأول والثاني ماهي إلا أزمـــة في النظـــام الرأسمـــالي الاحتكاري في تطوره والتزامه بإيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، مما يجعل من الضروري طـــرح الســـؤال الكبير حول مصير هذا النظام.

ثانياً: تشخيص الأزمة **الراهنة وبيان مراحلها:**

[٥٣] الحمش، منير، " الأزمة المالية والإقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي، مجلة شؤون الأوسط، عدد ١٣٠، مركز الدراسات الاســـتراتيجية، بيروت، ص ٣٥.

لقد مرت الأزمة الراهنة التي انطلقت من وول ستريت بالمراحل التالية[٥٤] :

١-التمويل العقاري: لقد تم اللجوء إلى التوسع بالإقراض العقاري على نحو تجاوزت فيه المصارف أصول التسليف وشروطه، خاصة في ما يتعلق بدخل المقترض وقدرته على السداد معتمدة في ذلك على إن قيمة العقار المؤمن عليه كفيله بضمان القرض، خاصة مع تصاعد القيم العقارية مما نجم عنه الإفراط في منح القروض العقارية.

٢-تضخم حجم التمويل:قامت المصارف (مباشرة أو عن طريق مؤسسات متخصصة) بتجميع القروض العقارية ضمن محافظ، واصدرت بموجبها سندات مالية ذات ريع مغري وعمدت إلى بيع هذه السندات إلى مصارف ومؤسسات أخرى لتقوم هذه بدورها ببيعها إلى الزبائن – أفراد أو شركات تأمين أو ادخار –وقام بعضها باستعمال السيولة الناجمة عن عمليات بيع هذه السندات –لإعادة تمويل قروض عقارية جديدة مما أدى إلى تضخم حجم التمويل ليبلغ أرقام خيالية.

٣-ظهور بوادر العجز: عمد المصرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي(المصرف المركزي الأمريكي)، حفاظا على مستوى التضخم ومنعا لارتفاعه،إلى رفع سعر الفائدة مما أدى إلى زيادة أعباء سداد الديون العقارية على أصحاب الدخل المتوسط والمحدود . وبدأت بوادر التوقف عن الدفع واسترداد الأملاك العقارية. ومن اجل درء مخاطر السندات ثم أصدرت سندات تأمينية مضادة، بحيث تدفع عندما يتعثر دفع القرض العقاري، وبالتالي يتأخر سداد السندات العقارية، فتتهافت المصارف على شرائها.وقد رفعت الأنظمة المصرفية الائتمانية بناء على طلب من المصارف الاستثمارية منذ عام ٢٠٠٤ (وكان من المطالبين برفع هذه الأنظمة وزير الخزانة الأمريكي حتى نهاية عهد بوش الذي كان وقتذاك رئيسا لمجلس إدارة مصرف غولدمان ساكس) .وبلغ إجمالي قيمة السندات المتبادلة بين المصارف ما يقارب ٦٠تريليون دولار. وقد شبه احد الاقتصاديين الأمريكيين ذلك بأنه أشبه ب"أسلحة الدمار الشامل ".

٤-حصول الكوارث:وهذا ما وصلت إليه الأمور، حيث بدأت كرة الثلج بالتدحرج وقد أصابت النتائج الكارثة جميع المتعاملين من الزبائن، أفراد ومصارف متخصصة ومصارف استثمارية ومؤسسات.

فالمصارف المعفاة من تطبيق الأنظمة الائتمانية قامت بإقراض زبائنها مبالغ تناهز خمس أضعاف موجود اتهم ليتمكنوا من شراء محافظ الأسهم والسندات، فأمام كل مليون دولار استثمار يملكه الزبون كانت تسلفه في المقابل لغاية خمسة ملايين دولار، مثلا، لاستثمارها في السندات . وتبعا لذلك، لم يعد بإمكانها تحصيل قيمة ما أقرضته من أموال لعدم قدرتها على تحصيل قيمة السندات المستثمرة وبيعها أما عملاء المصارف فكانت خسارتهم مزدوجة بحيث شملت مبالغ استثماراتهم الأساسية فضلا عن تعرضهم للملاحقة لدفع رصيد القروض الممنوحة.وتراكمت الخسائر لدى المصارف من جراء السندات التي فقدت قيمتها من جهة، وبسبب توقف عملائها عن دفع القروض من جهة ثانية. وبسبب التورط الذي وقعت فيه المصارف من جراء ذلك، إلى جانب النقص في السيولة لديها، بدأت تمتنع عن تداول السيولة اليومية وتبادل القطع الضروريين لتسيير الاقتصاد العالمي .و لم يقتصر الأمر على المصارف الأمريكية ففي ظل العولمة الاقتصادية وحرية حركة الأموال، امتدت الأزمة إلى مصارف أوروبا والخليج العربي والى حيث يوجد رأسمال استثماري.و لم يقتصر انهيار قيمة السندات العقاري على هذه السندات بل امتد إلى غيرها من السندات والأسهم والأوراق المالية، مما أدى انهيار الأسواق المالية في كافة أنحاء العالم. وشمل الانهيار

[٥٤] المرجع السابق، ص ص ٣٥-٣٧.

مصارف التمويل الاستهلاكي وبطاقات الدفع وبطاقات الائتمان المرتبطة بحالة المستهلك الأمريكي المادية، كما انعكس ذلك على الاستهلاك في أوروبا وغيرها من بلدان العالم .

وكان ملخص التداعيات[55]:

أ- سقوط قيم السندات والأسهم ولأوراق المالية، وتدني القدرة الشرائية والاستثمارية لشريحة واسعة من المستثمرين والموظفين والمواطنين الذين فقدوا ثرواتهم بين ليلة وضحاها.

ب- انخفاض السيولة المتداولة في الأسواق .

ج-توقف عمليات التسليف والإقراض نتيجة لفقدان الثقة.

والاهم من ذلك كله، انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع العيني، أي إلى القطاع الاقتصادي الحقيقي مما أوحى بدخول الاقتصاد العالمي إلى نفق الركود، وما يمكن إن ينجم عنه من آثار اقتصادية واجتماعية تلحق الضرر بمعيشة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم وخاصة في بلدان العالم الثالث .

ثالثاً: السياسات الاقتصادية الأمريكية ودورها في توليد الأزمة.

تمثل السياسات الاقتصادية الأمريكية التي قادت الأزمة جوهر أيديولوجية "الليبرالية الاقتصادية الجديدة" وهي بدورها (أي الأيديولوجية الليبرالية) تعبر عن التطور الموضوعي في بنية الرأسمالية الأمريكية والتي حمل لوائها ثلاث تيارات هي[56]:

أ- التيار الاقتصادي. يعبر عنه اليمين المحافظ الذي يهدف إلى إعادة الرأسمالية الأمريكية إلى مايدعوه "وضعها النقي " التي كانت عليه قبل إن تعكره أنظمة فترة "العهد الجديد ومشاريع البيروقراطية وتدخل الدولة.

ب- التيار السياسي. يضم "المحافظين الجدد" الذين يعملون على إعادة صياغة العالم وفق نظام عالمي جديد يكرس الهيمنة الأمريكية على العالم، بحيث تبقى الولايات المتحدة قادة قادرة على الدفاع عن هذا النظام إلى الأبد.

ج-التيار الاجتماعي. يضم تيار اليمين المسيحي الذي كان يطمح إلى سن قوانين وتشريعات جديدة تضمن بقاء المجتمع الأمريكي كمجتمع مسيحي لا يسمح بالممارسات الفردية التي تهدد تماسك الأسرة وتضعف من سيطرة الكنيسة.

واستطاع هذا التحالف في مابين التيارات الثلاث بسط نفوذه وسيطرته على المؤسسات الدولية، فأصبح البنك الدولي يتصرف كذراع للبيت الأبيض، كما أصبح صندوق النقد الدولي يعمل كذراع لوزارة الخزانة الأمريكية.

ومن تلاقي الأطراف الثلاثة،ولد فيما بعد مايدعى " إجماع واشنطن " أو "توافق واشنطن" الذي يتضمن (وصفة) التحول نحو اقتصاد السوق.واتبع الجمهوريون(برئاسة ريغان) حال انتقال السلطة إليهم في بداية الثمانينيات، ومن خلال برامج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، السياسات الاقتصادية المناسبة للأيديولوجية الليبرالية، والتي تمحورت أساسا في توجهين أساسيين[57]:

أ- الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية.

---

[55] الحمش، منير، الأزمة العالمية الراهنة، دمشق، جمعية العلوم الأقتصادية، ٢٠٠٩، ص ١٦.
[56] أبو مصلح، أميركا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي،مجلة شؤون الأوسط، عدد ١٣٠، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ٤٥-٤٧
[57] الحمش، منير، الأزمة العالمية الراهنة، مرجع سابق . ص ٢١.

ب- تخفيض الإنفاق العام، وانسحاب الدولة من التدخل في الشأن الاقتصادي، وتخفيض الجوانب الاجتماعية من وظائف الدولة ،وصولا إلى مايدعى حكومة الحد الأدنى أو الحكومة الصغيرة.

واستوجب ذلك اتخاذ إجراءات محددة تمحورت حول :

ا- إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط سوق المال.

ب- خصخصة المرافق العامة، وتحويل السلع إلى سلع خاصة .

ج- تبني العقيدة العسكرية لحروب الصدمة والرعب .

تضافرت هذه العوامل الثلاث في إطار سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ،في إحداث تغيير شامل في الاقتصاد والمجتمع الأمريكيين، وقد نجم عنها انتشار واسع ل"المغامرات " الاقتصادية والعسكرية في الداخل والخرج على السواء، كما نتج عنها اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وكانت المرحلة بكاملها(منذ مطلع الثمانينيات) مرحلة أزمات متوالية. وقد خاضت الإدارة الأمريكية حربها الطويلة ضد ما يسمى الإرهاب بعد إحداث ١١/أيلول سبتمبر ٢٠٠١بالاسلوب ذاته التي اتبعته صناديق المال الأمريكية بعد تحريرها من القيود التي كانت تنظم نشاطها قبل الثمانينات من القرن الماضي، فقد تصرفت هذه الصناديق على أساس أنها المرجع المالي الوحيد في العالم تماما كما تصرفت إدارة بوش على أساس إن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة في العالم المسؤولة عن قضايا الحرب والسلام. (بتفويض الهي) تصنيف الشعوب والدول بين دول إرهابية أو داعمة للإرهاب، ودول معادية للإرهاب، أو بين دول ديمقراطية وأخرى دكتاتورية، وبين قوى الشر وقوى الخير. وكما أخذت المؤسسات المالية الأمريكية على عاتقها خلق السيولة، وإصدار سندات وبوالص الائتمان، التي تعتمد على أموال الآخرين كذلك عمدت إدارة بوش إلى شن حروبها الطويلة ضد الإرهاب، وضد أفغانستان والعراق اعتمادا على الإقراض من الخارج وليس بتمويل من دافعي الضرائب[٥٨] .

رابعا: الأزمة من حيث كونها أزمة النظام الرأسمالي الاحتكاري الملتزم بأيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة:

وصف الآن غرينسبان المحافظ الأسبق للمصرف المركزي الأمريكي (المصرف الاحتياطي الفدرالي)، الأزمة المالية في بدايتها بأنها "تسو نامي ائتماني لا يحصل إلا مرة في القرن " وفي وصفه لما حدث أمام الكونغرس الأمريكي قال انه أصيب بالذهول من هول ما حدث، علما بأنه كان من بين المخططين والمنفذين لسياسة الإقراض بلا ضمانات ورفض الرقابة على المؤسسات المالية. وهو يعتبر من أركان النيوليبرالية .ومن المهم الإشارة إلى أن النظام الرأسمالي في البلدان المختلفة، ليس موحد القسمات وليس موحد من حيث الشكل والمضمون: فهناك الرأسمالية الأمريكية الانغلوسكسونية) التي تدعي أن الأسواق قادرة على تصحيح الإختلالات وضبط إيقاع المتعاملين، وهناك النموذج الأوروبي للرأسمالية الذي يعطي اهتماما للالتزامات الاجتماعية . كما إن هناك الرأسمالية اليابانية التي تتجنب الفر دانية المفرطة، وتعطي أهمية لمسالة الانتماء إلى المؤسسة وهناك الرأسمالية الصينية التي ولدت في رحم النظام الشيوعي وقد أطلق عليها الأمريكيون اسم الرأسمالية الاستبدادية[٥٩] .والأصل في ذلك كله النموذج الاقتصادي الرأسمالي الذي وضع ملامحه آدم سميث وأعطى فيه لقوى السوق الدور الأساسي في تحقيق التوافق بين

---

[٥٨] العناني، خليل، العرب وأمريكا بين النموذج ونقيضه، مجلة شؤون عربية، عدد١٣٦، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٨، ص٥٩-٦١.

[٥٩] الحمش، منير، الأزمة العالمية الراهنة، مرجع سابق . ص٢٢.

العرض والطلب، وبين الأجور والأرباح، وبين الأجور والأسعار، والذي كان يأمل سميث مـن خلالـه تحقيـق المنافسة الكاملة التي توقع سميث إن السوق قادر على تحقيقها، بحيث إن تامين مصلحة المجتمع مرهون بفعل قـانون المنافسة، إلا إن الممارسات العلمية في السوق قادت إلى غير ما توقع سميث، فقد أدت إلى بـروز حـالات مـن الاضطراب والأزمات من خلال ما دعي بالدورات الاقتصادية التي كانت تعصف بالاقتصاد وتؤدي إلى البطالـة والركود، فتزداد حدة الفوارق الطبقية بين فئة مالكة احتكارية محدودة العداد وفئة فقيرة لاتملك، كثيرة العـدد . وكان سميث قد حذر من ذلك حين قال: "لايمكن بالتأكيد لآي مجتمع أن يكون مزدهرا أو سعيدا، أذا كان القسم أ لأكبر من أفراده فقيرا وبائسا". وكان من الطبيعي أن يتعرض هذا النظام للأزمات الدورية وغير الدورية، فضلا عن ألاضطرابات الاجتماعية وعدم ألاستقرار المجتمعي .

وإذا كان الرئيس الأمريكي الجديد (اوباما) قد وصف ما قادت إليه الأزمة الراهنة بالكارثة فـأن رأفي بـاترا ،الاقتصادي الأكاديمي الأمريكي المعروف ،تساءل بحق ،في معرض بحثه عن الأزمات في مرحلة الثمانيـات مـن القرن الماضي ،عن الأمر الذي حول الركود في عام ١٩٣٠الى كارثة حقيقية غير متوقعه. والجواب لدى باترا هو إن تمركز الثروات الذي لم يسبق له مثيل قد وصل إلى ذروته في عام ١٩٢٩ ،وان نسبة تمركز الثروات قد ارتفعت مره أخرى في الثمانيات ،وقاربت بلوغ الدرجات الخطرة التي كان عليها في العشرينات[٦٠]. لقد نظـر بـاترا إلى الأزمة الاقتصادية على أنها حصيلة الاتجاهات المنتظمة لتوزع الثروات التي ترمي إلى جعلها متمركزة بأيـد قليلـة ،وعندما يحصل ذلك يبدأ الطلب بالانخفاض التدريجي بالنسبة إلى العرض ،ويبدأ اتجاه الدورة الاقتصادية الطويلـة الأمد إلى الهبوط. ويعتقد باترا إن الدورات الاقتصادية ليست أمرا لا مناص منه ،بل يمكن ضبطها والسيطرة عليها عن طريق إتباع سياسات اجتماعية خاصة تهدف إلى الحد من تمركز الثروات[٦١]. ويرى سمـير أمـين أن النظـام الرأسمالي الحالي ليس نظام اقتصاد سوق، بل هو رأسمالية تجمعات احتكارية مالية، حيث يلاحظ التصاعد الهائل في المبادلات المالية على حساب الاقتصاد الحقيقي .ففي حين كانت المبادلات المالية مخصصة أساسا لتغطية العلميـات التي يرفضها الإنتاج والتجارة الداخلية والعالمية، أصبحت هذا المبادلات تفوق حجم الاقتصاد العـيني عشـرات المرات، مما يشير إلى تعاظم دور الاحتكارات المالية، فكان لابد من أن تنفجر الفقاعة بانهيار مالي، ترتسم خلفـه أزمة الاقتصاد الحقيقي [٦٢].

وتلعب السياسات الاقتصادية والمالية بخلفيتها الليبرالية الاقتصادية الجديدة دورا أساسيا في تعميـق الأزمـة، باعتبارها سياسات تمت صياغتها أصلا للمحافظة على مصالح الاحتكارات المالية التي عززتها تلك السياسات، مما أدى إلى شلل النمو الاقتصادي وشلل في البينية الإنتاجية. وجاءت الحلول في الولايات المتحدة وغيرها من المراكز الرأسمالية، لتؤكد نفوذ الاحتكارات المالية التي تعمل على المحافظة على النظام القائم وتداعياتها، ويعمـق حالـة الركود التي ستتسبب في تراجع مداخيل الأفراد من ذوي الدخل المحدود، وترفع من نسب البطالة، وتزيد مـن الهشاشة الاجتماعية، وتعمق الفقر داخل الرأسمالية وفي بلدان الجنوب . والسـلطات السياسـة في دول المركـز الرأسمالية لا تملك أي مشروع في مواجهة الأزمة سوى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الأزمة كأزمة بنونيـة هيكلية تتعلق بالنظام، حيث راحت تتخذ من الإجراءات ما يسمح بضخ المزيد من السيولة في الأسواق الماليـة في

[٦٠] رافي باترا، الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينيات، ترجمة عدنان شومان، دمشق، مؤسسة الصالحاني للنشر، ١٩٣، ص ٢٤.
[٦١] المرجع السابق، ص ٢٤.
[٦٢] أمين، سمير، الانهيار المالي، أزمة نظام، (ملف)، جريدة الأخبار المصرية، ٢٠٠٩/١/٦.

محاولة لإنقاذ المؤسسات المالية المصارف وصناديق النمو، وبالتالي كبار المستثمرين من تداعيات الأزمة، والإفلاس، ولا يشير ذلك ألا إلى تهدئة الأسواق وإعادة الثقة إلى النظام ومؤسساته، بانتظار أزمة أخرى ستكون أقسى وأسوأ.والولايات المتحدة، وهي المسؤولة عن الأزمة الراهنة، بسبب سياساتها المالية والاقتصادية وفي التزاماتها الأيديولوجي تجاه الليبرالية الاقتصادية الجديدة، شجعت المراكز الرأسمالية الأخرى في أوروبا واليابان، وحتى في الصين وغيرها، على الانضواء تحت سقف المعالجات السطحية التي. أشارات إليها عن طريق تقديم ما دعته حوافز تنشيط الاقتصاد العيني المتمثلة في صناعة السيارات) عن طريق ضخ الأموال الطائلة في أقنية النظام الرأسمالي الاحتكاري. وعندما عقدت قمة ((مجموعة العشرين)) في واشنطن بتاريخ ١٥تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨، سبقها الرئيس الأمريكي آنذاك (بوش)، معلنا معارضة الولايات المتحدة لأجراء أي تغير أساسي على النظام الرأسمالي موضحا أن القمة ستعمل على إرساء أسس إصلاحات مستقبلية للنظام المالي، ومؤكد أن الأزمة الاقتصادية الراهنة ليست فشلا لاقتصاد السوق الحرة، والتداخل الحكومي ليس علاجا عالميا .في حين طالبت روسيا قمة ((مجموعة العشرين)) بألا يسمحوا بتحويل العالمية إلى ((مأساة إنسانية)) لشعوب نحو ١٧٠ دولة فقيرة. ولقد سعت المؤسسات الدولية التي تهيمن أيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة على إداراتها إلى تقديم الحلول التي تنطلق بجوهرها من هذه الأيديولوجية في محاولة من أجل الحفاظ على النظام الرأسمالي الاحتكاري بقيادة الولايات المتحدة[٦٣].

خامساً: مصير النظام الرأسمالي.

بلغت تكلفة جهود الإنقاذ المالي التي قامت بها الإدارة الأمريكية، نحو ثمانية تريليونان دولار، وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها خلال عام ٢٠٠٨ ومنذ بداية بروز المؤشرات الأولية الملازمة . ووفقا لما أوردته نيوزويك، فان هذا المبلغ يفوق مجمل المشاريع الفدرالية الأساسية في الولايات المتحدة خلال القرن الماضي، بما في ذلك غزو العراق ومشروع مارشال لإنقاذ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الأمريكي كما هذه المبلغ يتخطى مجموع ما أنفقته الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية أي "٣,٦ تريليونات دولار بحسب قيمة الحالية[٦٤] . أما في ما يتعلق بما أنفقته الدول الأوروبية التسع الرئيسية فأن دراسة قامت بها شركة " اندبندنت إستراتيجي " في لندن تقول أنها أنفقت مبلغ ٣،٣٥ تريليونات دولار " وفي الوقت ذاته، فان هناك خططا في الولايات المتحدة وأوروبا لإنقاذ صناعة السيارات [٦٥]. إلى جانب هذا البلدان الآسيوية (خاصة الصين والهند) تنضم إلى قائمة البلدان التي تحاول تحفيز الإنفاق الاستهلاكي والتجاري، كما وضعت اليابان خطة للإنقاذ في حين ما تزال الأسواق المالية في الخليج العربي تعاني وقع الأزمة التي ستنعكس آثارها على جميع المرافق الاقتصادية والخدمية . ومع تدهور المواد الأولية، وانخفاض الطلب الاستهلاكي، فان الدول النامية أصبحت ضحية للأزمة، وتتوقع منضمة العمل الدولية أن يدخل نحو ٢٠٠ مليون عامل، معظمهم في الدول النامية، حالة فقر مدقع [٦٦].

٦٣ مرعي، إيمان، اثر الأزمة المالية على آسيا، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٧٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٤٩.
٦٤ جيفري غارتن، أوقفو الأنهيار السريع، مجلة نيوزويك (النسخة العربية)، ٢٣/كانون أول/٢٠٠٨، ص١٦.
٦٥ المرجع السابق.
٦٦ فروهار، رنا، أزمة غذاء، نيوزويك، ١٠/شباط/٢٠٠٩.

وفي خضم هذه المناوشات والاتهامات والاقتراحات يزداد فقر الفقراء، وتتسع دائرة الفقر، وتزايد البطالـــة، ويعلن عن إفلاسات وإغلاق للمصانع في جميع أنحاء العالم . وثمة دلائل على إن هذه الأزمة وما ولدته من ضـــائقة اقتصادية سوف ينميان المشاعر الوطنية المتطرفة، ويهددان الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي . مما أعـــاد من جديد التساؤل حول مسؤولية النظام الرأسمالي، وحول مستقبل هذه النظام ومصيره، وفي الوقت ذاته يطرح التساؤل حول مصير العولمة ودعاتها والمنادين بالانضواء تحت لواء الليبرالية الاقتصادية الجديدة والالتحاق بالاقتصاد العالمي، إذ ما يزال هناك من ينادي بالالتحاق بالاقتصاد العالمي على الرغم من أزمته الكبيرة[٦٧] .

لقد تميزت الرأسمالية المعاصر بقدراتها على التكيف والتجديد، وذلك من حيث: " إدراكها لموضوعية القوانين الاقتصادية للرأسمالية، وأخذ فعلها في الحسبان، ومن ثم اكتسبت هذه الرأسمالية قدرة على البقاء "، ومن هنا يمكن أن نفهم كيف صاغ كيتر نظريته العامة مستندا إلى هذا الحقيقة، فأعطى بذلك النظام الرأسمالي دفعا جديدا، سمح ببناء نظام الرأسمالي متطور تراعى فيه مقتضيات المصالحة التاريخية بين رأس المال والعمل، وتحقق بذلك الازدهـــار والنمو لأوروبا (والولايات المتحدة) في أعقاب الحرب العالمية الثانية، امتدت هذه المراحل حتى بداية الســـبعينات من القرن الماضي، أي حتى ظهور أزمة (الركود التضخمي) التي تعرض لها النظام الرأسمالي العالمي، وبرز النقـــاش حول الحلول الممكنة لهذه الأزمة التي عجزت الكيترية عن مواجهتها ،فاندفعت الليبرالية الاقتصادية الجديـــدة إلى تقديم الحلول بعد إن اتهمت "تدخل الدولة"بأنه سبب الأزمة ومع تتابع الأزمات المالية في الاقتصـــاد الرأسمـــالي في الثمانينيات وما بعدها حصل تطوران مهمان أثرا في النظام الرأسمالي ،هما[٦٨] :

أ- التطور التكنولوجي المهم والانتقال إلى"الرأسمالية المعلوماتية.

ب- تنامي دور الشركات بعد الاتجاه الذي حكم تطورها على طريقة العملقة، وتخطي الحدود السياســـية، وتعزيز مرحلة الرأسمالية الاحتكارية. وطرح هذا التطور مع تزايد حدة الأزمات مسألة النظام الرأسمـــالي ومستقبله.

وقد كان كينيز،الذي يعتبر "سيناريست"الانهيار الرأسمالي،متشائما فيما يتعلق بمستقبل الرأسماليـــة،ويأتي هـــذا التشاؤم من خلال فهمه لآليات السوق التي تلعب فيها التوقعات دورا أساسيا.وإذا كـــان كـــيتر قـــد نظـــر إلى الاشتراكية نظرة شك في إمكانياتها، فقد وجد في "تشريك" الاستثمار وتدخل الدولة في الشـــؤون الاقتصـــادية، الوسيلة الوحيدة لضمان ما يقرب من العمالة الكاملة. لقد أراد الحل للأزمة الاقتصادية التي عصـــفت بالاقتصـــاد العالمي (عام ١٩٢٩) الاقتصادي، وفي ذلك إنقاذ للنظام الرأسمالي، وليس انقلابا عليه.إن النظام الرأسمالي يتعـــرض إلى أزمة مالية-اقتصادية بنيوية حادة،وهي اخطر من أزمة"الكساد العظيم" في ثلاثينيات القرن الماضي،وقد جاءت الإدارة الأمريكية الجديدة مع تفاقم الأزمة، وان بدت هذه الأزمة أنها في بدايتها ،ورفع الرئيس الأمريكي الجديـــد (اوباما) شعار التغيير في مواجهة ممارسات وسياسات إدارة بوش التي قادت إلى الأزمة الراهنة والتي تعبر عن فشل النموذج الأمريكي من جهة، وسقوط مصداقية الولايات المتحدة من جهة ثانية.ويـــرى الأكـــاديمي الليـــبراري فرانسيس فوكاياما أن استعادة الولايات المتحدة لعافيتها يتوقف على قدرتها بالقيام بتغييرات أساسية، هي[٦٩] :

---

[٦٧] الحمش، منير، الأزمة العالمية الراهنة، مرجع سابق . ص ٢٧.

[٦٨] عبد الخالق، جودة، الأزمة المالية العالمية .. أزمة نظام لا أزمة سياسات، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٧٥، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٩، ص ١١٨.

[٦٩] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، مجلة نيوزويك،١٤/ أكتوبر /٢٠٠٨.

أ- أن نتخلى عن مبادئ عهد ريغان المتعلقة بالضرائب والقوانين التنظيمية، لأن التحفيضات الضريبية تشعر بالسرور، لكنها لا تحفز النمو بالضرورة، أو تسدد كلفتها بنفسها نظرا إلى الوضع الحالي الطويل الأمد.

ب- القطاع الأمريكي الذي لا يحظى بتمويل كاف،ويفتقر إلى الخبرات المهنية والمحبط بحاجة إلى أن تتم إعادة بنائه، وإعادة تعزيز كبريائه. هناك مهام معينة لا يمكن إتمامها من قبل الحكومة.

ج- المؤسسات المالية بحاجة إلى رقابة صارمة.

د- على الحكومة تقديم معونة أفضل للعمال، بدلا من أن تدافع عن وظائفهم الحالية.

ه- إذا لم تكن التخفيضات الضريبية سبيلا للازدهار المؤكد، فالإنفاق الاجتماعي (المفرط) ليس السبيل إلى ذلك أيضاً.

على صعيد الإجراءات الحكومية، بدأ الرئيس لأمريكي السابق (بوش الابن) باتخاذ مجموعة إجراءات ،كان من بينها "الاستحواذ " أو"شراء أسهم " كبريات المؤسسات المالية والمصارف التي أصابها دمار في محاولة المؤسسات ،وفي ذاته حض بلدان الاقتصادات الناشطة والبلدان النفطية على المساعدة في تدارك الأزمة ،ولكن مع تأكيد المحافظة على أسس النظام الرأسمالي.وفي هذا قالت وزيرة خارجيته (رئيس): "إن صورة الرأسمالية والنظام الرأسمالي في العالم ما تزال جيدة ... حتى بعد الأزمة الراهنة، لا يوجد بديل من الرأسمالية "[٧٠].

وهذا ما عملت خطة الإنقاذ المالي التي اعتمدها مجلس الشيوخ الأمريكي في شهر تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٨، على التمسك به عن طريق حماية الملكية ،وتشجيع النمو الاقتصادي ،وزيادة عائدات الاستثمار إلى أقصى حد ممكن .لكن الرئيس الأمريكي الجديد (أوباما) أعد مع فريقه الاقتصادي خطة لإنعاش الاقتصاد الأمريكي .وقد أشارت الخبيرة الاقتصادية في معهد بروكينغز أليس ريفلين :"إننا في حاجة إلى نقطة إنعاش للنهوض باقتصاد، أو على الأقل إلى الحد من الأضرار"،وأضافت "سيكون الانكماش شديدا جدا ،وأعتقد أن أفضل ما يمكن أن نأمل به المدى القريب، هو ألا يتفاقم الوضع، ولن تتحسن الأمور سريعا حتى باعتماد إنعاش واسعة النطاق ".

وبعد أن تعين إقرار خطة (أوباما) في مجلس الشيوخ ،كتب رئيس الولايات المتحدة الجديد في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ٥ شباط/فبراير٢٠٠٩ مقالا يشرح فيه رؤيته للتغيير الاقتصادي ويكشف فيه عبثية العرقلة التي يفرضها معارضو خطته الإنقاذية،ويقول في هذا الصدد:"هذه الخطة هي أكثر من وصفة للإنفاق القصير المدى، أنها إستراتيجية لنمو الولايات المتحدة على المدى الطويل، وتوفير فرصة للاستثمار في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والصحة والتعليم، وهي إستراتيجية ستطبق بمعايير شفافة ومحاسبية لم تشهد من قبل". ويقول:"... اشعر بمدى أهمية إقرار خطة الإنقاذ الاقتصاد في الكونغرس، بفضلها سنستطيع الإنقاذ أو خلق ٣ ملايين وظيفة جديدة خلال العامين المقبلين،وتأمين خفوضات ضريبية لـ٩٥ بالمائة من العمال الأمريكيين، وإطلاق شرارة ألإنفاق الرأسمالي والاستهلاكي ،واتخاذ خطوات بهدف تقويته في السنوات المقبلة .وفي الجانب لآخر من الأطلسي ،بدأت الشكوك مبكرة حول إمكانية تجاوز الأزمة في الاتحاد الأوروبي ،حيث عبر عن ذلك ساركوزي ،الرئيس الفرنسي ،فقد سبق أن قال في بداية ظهور الأزمة على السطح :"أن حال الاضطراب الاقتصادي التي أثارتها أزمة أسواق يدل على أن نظام العولمة يقترب من نهايته مع أفول رأسمالية فرضت منطقها على الاقتصاد بأسره ساهمت في

[٧٠] الحمش، منير، الأزمة العالمية الراهنة، مرجع سابق . ص٣٣.

انحراف مساره .إن فكرة القوة المطلقة للأسواق، ومنع تقييدها بأي قواعد أو بأي تدخل سياسي كانت فكرة مجنونة، وفكرة أن السوق دائما على حق كانت أيضا فكرة مجنونة.

من المؤكد أن النظام الرأسمالي قد تعرض لأزمة بنيوية حادة وفي العمق، وستكون هذا الأزمة خطيرة النتائج ،ليس اقتصادية بحتة فحسب ،وإنما أيضا لآثارها السياسية والاجتماعية .

ومن الاحتمالات المطروحة جديا في المجتمع الأمريكي أن تؤدي الأزمة إلى ظهور حالات من"التطرف العنيف"الذي شهدته الولايات المتحدة خلال أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات للقرن الماضي ،وهذا ما حذر منه تقرير لمدير المخابرات القومية الأمريكية دينيس بلير، الذي يشرف علي ١٧ جهازا للمخابرات حيث قال: " إن القلق الأولى في الأجل القريب في الولايات المتحد هو الأزمة الاقتصادي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية والاقتصاديون ينقسمون وحول ما إذا كان يمكن أن تبلغ ذروتها ومتى تبلغها ،وبطبيعة الحال أن يزداد الانكماش عمقا وأن يصل مستوى الكساد الكبير، وبطبيعة الحال فإننا جميعا نتذكر العواقب السياسة المأساوية التي جلبتها الاضطرابات الاقتصادية في عشرينيات القرن الماضي في أوروبا ،وعدم الاستقرار والمستوى المرتفع من التطرف العنيف ". ويمضي التقرير قائلا:" لعل الوقت هو التهديد الأكبر ،فكلما طال الأجل قبل أن يبدأ الشفاء كان الاحتمال أكبر لدمار خطير للمصالح الإستراتيجية الأمريكية[٧١] .

خامساً: مستقبل النظام الاقتصادي العالمي:

تولدت عن الحرب العالمية الثانية "حالة " عالمية جديدة ،تميزت بسيادة نظام القطبية الثنائية ،الذي صبغ باللون الرمادي للحرب الباردة، لكن سباق التسلح والصراع الصامت بين القطبين الأعظمين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة)، وأوضاع الاتحاد السوفيتي الداخلية (البيروقراطية والجمود الفكري والفساد ..)، والتطورات العالمية ألأخرى ،أنهت الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي ،وتراجع الدور الروسي ،وصعود الولايات المتحدة وسيادة نظام القطبية الأحادية، وتصوير ذلك كله على أنه انتصار لليبرالية الاقتصادية الجديدة ، وتتويج للرأسمالية العالمية، وللقيم الديمقراطية ،ومبادئ حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، حيث اتخذ ذلك ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة .

وقد رافق ذلك تحولات مهمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ،إذ تأسست آليات اقتصادية جديدة ،أهم ملامحها بروز الشركات العملاقة المتعدية الجنسية ،وتسارع اندماج هذه الشركات ،وقيام التكتلات التجارية والاقتصادية (أبرزها الوحدة الاقتصادية الأوروبية)،واتساع سيطرة المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) على حركة التجارة العالمية ،وعلى حركة رأس المال والأعمال على الساحة الدولية، عبر تأكيد مقولات الليبرالية الاقتصادية الجديدة (حرية التجارة ،الاقتصاد الحر،الخصخصة ،تشجيع حركة رأس المال والاستثمار ،الأسواق المالية ،التجارة الإلكترونية). وعلى التوازي كانت هناك ثورة علمية تكنولوجية هائلة خاصة في مجال المعلوماتية والهندسة الوراثية ،مما فتح آفاق تطورات علمية لانهاية لها على صعيد الثقافة والمعرفة .

[٧١] الحمش، منير، الأزمة العالمية الراهنة، مرجع سابق . ص ٣٥..

وبامتلاك الولايات المتحدة ناصية التكنولوجيا العالية واحتكارها ،وبفضل قوتها الاقتصادية والعسكرية ،تمكنت من احتكار القرار العالمي، والسيطرة في المحافل الدولية (خاصة مجلس الأمن) واستخدام المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،ومنظمة التجارة العالمية)لفرض جدول أعمال اقتصادي جوهره الليبرالية الاقتصادية الجديدة من خلال نظام عالمي أهم ملامحه العولمة الاقتصادية والمالية. وكما أظهرت الأزمة الراهنة ضرورة وأهمية إعادة النظر في النظام الرأسمالي الاحتكاري، وسياساته الاقتصادية والمالية التي قادت إلى الأزمة ،فإن الضرورة والأهمية تبدو ملحة لإعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي العالمي ،الذي انفردت الولايات المتحدة بقيادته، وقاد إلى الاضطراب وعدم الاستقرار في أنحاء العالم كافة. وإذ تتصاعد الدعوات من مختلف الأطراف إلى إحداث تغير في أسس هذا النظام، انطلاقا من إلغاء الهيمنة الأمريكية فان بعض مراكز الدراسات في الولايات المتحد ،ما يزال من خلال بعض الدرسين والمفكرين، يرى أن الولايات المتحدة تستطيع الاستمرار في قيادة النظام العالمي.ويرى منظرو الرأسمالية الاحتكارية العالمية ،وعلي رأسهم المحافظون الجدد، ومراكز دراساتهم ،أن "ما نعيشه الآن ليس إلا فجر العصر الأمريكي وأن الولايات المتحدة ستسيطر على العالم أقله خلال المئة سنة المقبلة ". ففي مقابل الرأي القائل بصعود الصين كقوة عظمى ،واستعادة روسيا ما يكفي من النفوذ جاء، من يقول :" أن الصين ليست إلا نمرا من ورق ،وروسيا لن تصمد ،وفي العشرينيات من هذا القرن ستتشرذم الصين وستتفكك روسيا ".
إن من أصحاب هذا الرأي الخبير الاستراتيجي الأمريكي جورج فريدمان، الذي أصدر كتابا جديدا بعنوان: السنوات المئة المقبلة، وفيه يناقض جميع التوقعات المتداولة منذ سنوات، حول نهاية نظام القطبية الأحادية، منطقا من المعطيات الرقمية حول الاقتصاد الأمريكي، وقوته وقدرته على امتصاص الأزمة .ويرى فريدمان أن سبب قوة أمريكا في قوتها العسكرية، فهي تسيطر كليا على قارة لايمكن اختراقها بغزو أو احتلال، ويطغي جيشها على جميع جيوش جيرانها، وتسيطر على جميع محيطات العالم بحيث لا تستطيع أي قوة عسكرية أن تتحرك دون علمها، وتاليا تسيطر على النظام التجاري العالمي، وهذا لم يحصل في العالم من قبل. ويرى فريدمان أن ما عزز قوة أمريكا، أن الدول التي تخوض حروبا تحتاج إلى وقت لتفيق من أثارها، أما أمريكيا فخاضت حروبا وانتعشت بفضلها، وسيطرتها تحققت في الحربين العالميتين، ثم في انهيار الاتحاد السوفيتي، وستستمر على الأقل قرنا ستدور أحداثه حولها وسيكون" تاريخه تاريخها "، ليس لأنها قوية فحسب، "بل لأن ثقافتها ستخترق العالم، وتحدده، فالثقافة الأمريكية على حداثتها تحدد طريقة تفكير العالم وعيشه.

إن الناظر في وقائع سير الأزمة الراهنة، لايتفق مع ما ذهب إليه فريدمان، ففي داخل الولايات المتحدة، ثمة أمور عديدة، سوف تفرض التغير الذي رفع شعاره الرئيس الأمريكي الجديد(أوباما) . وتطالب دراسة حديثة قدمها جون ميشام وإيفان توماس بالمحاسبة عما آل إليه حال الاقتصاد الأمريكي، إذ تقول الدراسة بأنه آن وقت الحساب، وتقول بأن أمريكيا ستصبح أكثر شبها بالفرنسيين مع ارتفاع الإنفاق المخصص للبرامج الاجتماعية خلال العقد المقبل، ذلك أن التوجهات السياسية تغيرت، وسيكون الأمريكيين منشغلين في البحث عن أفضل سبل لإدارة الاقتصاد المختلط، فقد بدأ بوش بوضع حد لعصر ريغان (استنادا لبرنامجه لإنقاذ الاقتصاد من الأزمة الراهنة)، ثم جاء أوباما ليخطو خطوة أكبر . والحل الذي يراه الكاتبان هو في التدخل الحكومي على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل، فإن تقدم السكان في السن ،والاحتباس الحراري، وارتفاع كلفة الطاقة ،ستحتم فرض المزيد من الضرائب والمزيد من الإنفاق الحكومي. لكن على المستوى العالمي ،فإن المناداة بتغيير

النظام العالمي، أصبحت عامة ،فإذا كان مناهضو العولمة من السباقين في هذا الميدان ،فإننا أصبحنا نسمع الأصوات عالية من جميع دول العالم بضرورة إصلاح النظام العالمي .

إن الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة جعلت سمعة أمريكا لم تعد كما كانت عليه من قبل، وأن نفوذها بالتالي سوف يهتز، فقد تستمر بالإمساك على قوتها العسكرية ولكن نفوذها الاقتصادي والسياسي لن يكون كما كان سابقا،وهذا ما سيجعلها مجبرة على الاستماع إلى الآخرين، الأمر الذي يرجع إعادة التوازن على مستوى النظام اقتصادي العالمي ،مما يعني إدخال التعديلات الضرورية على آليات عمل المؤسسات الدولية ،والقيام بإصلاح مؤسسي يواكب التغيير الحاصل . كما أن الضرورة أصبحت ملحة من أجل إمكانية إقامة عالم أكثر شرعية وعدالة وتوازنا لإحكام سيطرة الشعوب على مواردها ،وإعادة التوازن في توزيع الدخول بين الدول الفقيرة والدول الغنية، والنهوض بمستقبل أفضل للإنسانية جمعاء .

المبحث الخامس: الرؤية الإسلامية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المعاصرة:

إن أهم ما يميز النظام الاقتصادي الإسلامي توفره على مجموعة من القواعد التي تضمن الأمن والاستقرار في المعاملات وتقلل من نسب تعرضها للمخاطر مقارنة مع القواعد التي يتوفر عليها النظام الرأسمالي، وذلك لسبب بسيط وهو قيام النظم الاقتصادية الإسلامية على قيم أخلاقية وتضامنية تحرم الاحتيال والغش والمقامرة والتغرير والاحتكار، بالإضافة إلى اخذ النظام الإسلامي بقاعدة المشاركة في الربح والخسارة أثناء القيام بعمليات البيع والشراء وهي قاعدة تحكمها الضوابط الشرعية [٧٢] .كذلك يحرم النظام الاقتصادي الإسلامي العمليات التجارية الوهمية والتوريق (بيع الدين بالدين) بالإضافة إلى توفيره سلسلة من القواعد التيسيرية والتي تمنع إجبار المدين بالوفاء القهري[٧٣] .

ومما تقدم نلاحظ ما يبرر رجوع العديد من الاقتصاديين في الغرب إلى النظرية الإسلامية في التعاملات المالية وهذا ما أكدت عليه صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية والتي أشادت بتجارب المؤسسات الإسلامية بتحقيق اكبر قدر من العوائد وبنسب مخاطرة قليلة[٧٤]، لهذا فان ما لضوابط الاقتصاد الإسلامي من أهمية في منع الأزمات دورا في اللجوء إلى هذا النظام كحل شامل لمشكلة الأزمة المالية الحالية، فنمو حجم المصارف الإسلامية في العقود الثلاثة الماضية جعل من هذا النظام وسيلة مؤهلة لإدارة الاقتصاد الكلي،فالأسس التي يقوم عليها هذا النظام إذا ما تم تطبيقها بصورة تنسجم مع ظروف أي اقتصاد سيكون لها دورا هاما في منع الأزمات المالية أو التقليل من حدتها إذا حدثت[٧٥] .

المطلب الأول: قانون البنوك الإسلامية والأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة.

يقوم قانون البنوك الإسلامية، والذي يعد القران الكريم والسنة الشريفة المصدر الرئيس له،على مبادئ عامة من أهمها السياسات الائتمانية المحافظة والتي تجنب الدخول في أدوات الدين أو أدوات الاستثمار التقليدية، تحريم

---

[٧٢] شحاته.حسين،أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي،سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي ،المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات،الرياض،٢٠٠٨،ص ٩-١٢.

[٧٣] الشبيل، سيف، المراشدة، ماجد، الأزمة المالية العالمية في ميزان النظرية الاقتصادية والقانونية الإسلامية، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية عن مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، جامعة اليرموك، ٢٠١٠، ص ٧٦١.

[٧٤] حجازي،محمد،الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الإسلامي،عن الموقع الالكتروني www.pulpit.alwatanvoice.com

[٧٥] فتح الرحمن، أسس الاقتصاد الإسلامي في الوقاية من الأزمات المالية الاقتصادية،رابطة العالم الإسلامي ،الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

الفائدة،مراعاة حاجات الأفراد والمؤسسات التمويلية الاستثمارية، تحريم المعاملات المصرفية غير المشروعة مثل البيع بالدين والبيع على الهامش والبيع القصير، والتعامل في العقود المستقبلية أو عقود الخيارات أو أسـواق المشـتقات وغيرها[٧٦] . إضافة إلى ذلك يقوم النظام البنكي الإسلامي على مبدأ منع بيع الديون وجدولتها والتي يتم فيها زيادة المدة مقابل زيادة الفائدة وكذلك اعتماد العديد من القيم الأخلاقية والتي سبق وان اشرنا إليها والتي تتطلب تطبيق قيم الأخلاق في المعاملات المصرفية كالصدق والوفاء وعدم الاحتيال والاحتكار ... الخ[٧٧] .

ومن أهم مبادئ الشريعة الإسلامية التي يتضمنها قانون البنوك الإسلامية بالإضافة إلى تحريم الفائـدة، تحـريم التعاقدات التي تتسم بعدم اليقين، والتقيد بتقاسم المخاطر وتقاسم الأرباح وتشجيع الاستثمارات الأخلاقية الـتي يستفيد منها المجتمع .أما على صعيد تحريم الفائدة (الربا) فان جميع أشكال الفائدة المقبولة والمبالغ فيها محرمة وفقـا للقانون الإسلامي لهذا نلاحظ أن الاستثمار في المجالات العقارية وفقا للنظرية الإسلامية تأخذ صور التأجير بـدلا من القروض وبالتالي يدفع المستأجر إيجارا وليس فائدة،وذات الأمر بالنسبة إلى المعاملات المستقبلية التي تتسم بعدم اليقين، حيث لا يسمح القانون الإسلامي بتضمين شروط العقود أية شروطا مبهمة أو غير يقينية حيث يجـب أن تكون جميع بنود وشروط المخاطر واضحة لدى جميع الأطراف في المعاملة التجارية أو المالية[٧٨] . أما فيمـا يتعلـق بمسالة تقاسم المخاطر والأرباح وفقا لقانون البنوك الإسلامية فان جميع أطراف المعاملة المالية ملزمين بتقاسم أرباح وخسائر النشاط ولا يجوز تحويلها لطرف على حساب طرف أخر،كذلك يتطلب القانون ذاته مشروعية مقاصـد المشاريع الاستثمارية وبصورة تضمن عدم تمويل أي مشروع مالي أو اقتصادي يهـدف إلى توظيـف الأمـوال واستثمارها في أنشطة غير مشروعة وجاء التأكيد على هذه الأنشطة في كتابات الفقهاء .إضافة إلى تحـريم هـذا القانون أيضا لأي تعاملات غير ملموسة وبالتالي عدم جواز تلقي العوائد عليها[٧٩]وفقا للقانون الإسلامي فان هناك حتمية تتطلب إعادة النظر بالهياكل النقدية والمالية، بشكل يلغي نظام الفائدة ويحل محله مبدأ المشاركة في الـربح والخسارة لجذب العديد من المصارف العالمية للعمل مع المؤسسات الإسلامية .فالعديد من المصـارف الإسـلامية تتعامل بإعادة توظيف أموالها في محافظ وأوراق مالية مختلفة ولكن ضمن ضوابط قواعد القانون الإسلامي،وهذا ما يبرر توجه العديد من المفكرين ورجال القانون الإسلامي إلى ضرورة إنشاء عملة إسلامية موحدة قـادرة علـى الوقوف في مواجهة التقلبات المالية والاقتصادية العالمية، وهو ما يتطلب تجاهل بعض الأحكام المتعلقة بالمعـاملات المالية، مثل أن النقود لا تلد نقودا أو قضايا توظيف الأموال من الربا إلى المرابحة والمضاربة والمشاركة وغيرها[٨٠] .

علاوة على ما سبق وخلافا لما هو معمول به في الاقتصاديات المعاصرة فان النظرية القانونية الإسلامية فيمـا يتعلق بالإنفاق العام والخاص تتطلب أن يكون الإنفاق استهلاكيا واستثماريا ومبنيا على أساس الإنتاج، وينعـدم الدخل والإنفاق وبالتالي يتلاشى السوق، أما في الفكر القانوني الغربي فان مبدأ الإنفاق العام والخاص يقوم علـى

[٧٦] العلي، صالح،اثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مؤتمر الدولة حول"رسالة السلام في الإسلام-قصـر المؤتمرات،والذي عقد خلال الفترة من ١-٢/٦/٢٠٠٩،دمشق،ص١٢-١٧.

[٧٧] المرجع السابق،ص ١٧.

[٧٨] الشبيل، سيف، المراشدة، ماجد، الأزمة المالية العالمية في ميزان النظرية الاقتصادية والقانونية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٧٦٣.

[٧٩] المرجع السابق،، ص ٧٦٣.

[٨٠] حسن، احمد،الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي:قيمتها وأحكامها،دار الفكر،دمشق،١٩٩٩،ص٣٧٢.

فكرة محاربة الكساد، ورفع وتيرة النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل القومي، وهو ما يترتب عليه أن عملية الإنفاق في حد ذاتها الضامن الأساسي لإعادة عملية الإنتاج[٨١].

أيضا من أهم المزايا التي تتمتع بها النظرية القانونية الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي تحريمها لما يعرف بمبدأ التوريق والذي يتضمن بيوع غير حقيقية للديون حيث كان لأنشطة التوريق وإعادة جدولة الديون الدور الأساسي في تفاقم الأزمة الحالية، ووفقا للقانون الإسلامي فانه لا يجوز للبنوك القيام بتوريق الرهون العقارية وبيعها في صورة سندات[٨٢]، والتوريق هو تحويل للقروض وأدوات الديون غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول وفقا لضمانات عينية ومالية ذات قيم متوقعة[٨٣]،لذا فانه لا سبيل لمواجهة الأزمات المالية إلا بإعادة النظرية القانونية الغربية النظر في العديد من المبادئ التي تتبناها، أخذة بعين الاعتبار الممارسات والنشاطات المعمول بها في الفقه القانوني الإسلامي خاصة تلك المتعلقة بالبيع القصير"البيع على المكشوف" والشراء الطويل "المقامرة على ارتفاع سعر السهم" وتأجيل البدلين في البيع، وبيع المصرف ما لا يملك، وبيع الدين بالدين،وربح ما لا يضمن،بالإضافة إلى إعادة النظر في جميع النشاطات الوهمية وذات الطابع غير الإنتاجي، وهذه النشاطات جميعها تحرمها النظرية القانونية الإسلامية[٨٤].

المطلب الثاني: فلسفة النظرية الإسلامية في الأعمال المصرفية:

تحتكم الفلسفة الاقتصادية الإسلامية إلى ضوابط وأحكام شرعية تستند في مرجعيتها إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والتي تشمل مجموعة الأهداف والمبادئ العامة التي تحافظ على مقومات العمل المصرفي الإسلامي وصيانة خصائصه وضمان قدرته على المنافسة في أسواق الأعمال المصرفية التقليدية[٨٥]. وتكمن الفلسفة الاقتصادية الإسلامية في الأعمال المصرفية في عدم التعامل في الفائدة، وذلك باعتبار أن النقود وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة وأداة للوفاء وليس سلعة للبيع والشراء[٨٦]، والاخذ بمبدأ الإنابة أو التفويض بين البنك والمستثمر من خلال قبول الودائع وتقاسم الأرباح بين الطرفين، ويقوم البنك بموجب تفويض من صاحب الوديعة باستثمار أموال الوديعة لمدة زمنية محددة وفقا لمبدأ تقاسم الأرباح والخسائر وشروط العقد[٨٧].

إضافة لما تقدم، تقوم نظرية الأعمال المصرفية الإسلامية على العديد من المبادئ والأفكار الاخري، والتي من أهمها فكرة المشاركة في المخاطرة خاصة وان طبيعة الأعمال المصرفية لا يمكن التنبوء بها لأنها في اغلبها تتم في المستقبل، وبالتالي هناك نوع من المجازفة والتي تتطلب هذه النظرية ضرورة تقاسم أرباحها وذلك بناء على النسبة المحددة في الاتفاق[٨٨]. إضافة إلى ذلك، تهدف هذه النظرية إلى عدم حبس المال أو منع تداوله وبالتالي ضرورة إدارته وتنميته وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية ولما فيه فائدة الفرد والمجتمع معاً[٨٩]، والتعامل مع مفهوم المال على

---

[٨١] حوراني، أكرم ،الفكر التنموي الإسلامي في مواجهة الأزمة المالية العالمية:رؤية معاصرة بين التراث والحداثة، مقالة وردت على شبكة النبأ المعلوماتية ،وعلى الموقع الالكتروني www.annabaa.org.

[٨٢] النوري، محمد ،الشريعة تنقض اقتصاد العالم،مقالة وردت على موقع إسلام اون لاين.

[٨٣] الحجازي، عبيد ع،التو ريق ومدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري،دار النهضة العربية،ط٢،القاهرة،٢٠٠١.

[٨٤] د عبيد، علي،البنوك المركزية ونظرية المصارف الإسلامية،مقالة وردت على الموقع الالكتروني www.alaswaq.net

[٨٥] أبو غدة، عبد الستار، المصرفية الإسلامية خصائصها والياتها وتطويرها، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، ٢٠٠٦، ص٣-٤.

[٨٦] المرجع السابق، ص٤.

[٨٧] صبري، نضال، البنوك الإسلامية أصولها الإدارية والمحاسبية، مركز التوثيق والأبحاث، ١٩٨٦.

[٨٨] إقبال، منور، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠٠١، ص٦.

[٨٩] الخماش، لنا، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، مرجع سابق، ١٤.

انه وسيلة وليس غاية وذلك تبعا لنظرية الاستخلاف التي ترى بأن للمال لله عز وجل، وبالتالي لا بد من الحصول عليه من خلال القنوات المشروعة، وتنميته أيضا بالوسائل المشروعة [٩٠].

كذلك يهدف العمل المصرفي وفقا للنظرية المصرفية الإسلامية إلى تحميل البنوك الإسلامية مسؤولية اجتماعية تتمثل في خدمة جمع أموال الزكاة، وتقديم القروض الحسنة والمساهمة في المشروعات التعليمية والصحية والبيئية والأعمال التعاونية الخيرية، وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، وإلغاء ثقافة الاحتكار والشجع والطمع [٩١]، بالإضافة إلى تحقيق وظائفها الاقتصادية التي تساهم في مجابهة البطالة والتخلص من التضخم ودفع عملية التنمية الشاملة في المجتمعات، وذلك من خلال ممارسة الأنشطة التجارية والمالية بناء على أسس الشريعة الإسلامية الصحيحة والسليمة [٩٢].

المطلب الثالث: التمويل الإسلامي والأزمة المالية:

تتبع البنوك الإسلامية مميز وخاص في أعمال التمويل والاستثمار، وفق أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومن هذه الأساليب ما يلي[٩٣]:

أولا: المضاربة: وتعتبر المضاربة عقدا بين البنك والعميل، يقوم البنك من خلاله بتقديم المال إلى المضارب لاستثماره وفقا لشروط يضعها البنك. ووفقا لعقد المضاربة يتم تقسيم إرباح استثمار أموال الوديعة بين البنك والمضارب، وذلك وفقا للنسبة المتفق عليها في هذا العقد، أما في حالة الخسارة فأن البنك يتحملها وحده شريطة أن لا يكون هناك تقصير أو تعد من قبل المضارب المستثمر للمال[٩٤].

ثانيا: المشاركة: يقوم البنك من خلال هذا النظام بالمساهمة في رأس المال مع أطراف أخرى، ويكون له من خلال هذه المساهمة الاشتراك في إدارة المشاريع الاستثمارية والذي يكون مساهما فيها، ويتم اقتسام الأرباح والخسائر حسب نسبة مساهمة كل من البنك وشركاؤه في رأس المال. ومن أهم أنواع هذا النظام المشاركة المنتهية بالتملك والتي يقوم البنك من خلالها بشراء الأشياء المنتجة للدخل وتقديمها إلى من يعمل عليها، وتخصيص جزء من الدخل المتحصل للبنك حتى يصل مقداره قيمة المبلغ المدفوع، مضافا إليه هامش من الربح يحدده البنك، ومن ثم التنازل عن الشئ المنتج لصالح مستخدمه[٩٥].

ثالثا: بيع المرابحة للأمر بالشراء: وتقوم على فكرة قيام شخص يحتاج إلى سلعة معينة بالطلب من البنك شراؤها، ثم يقوم هذا الشخص بشرائها من البنك مرة أخرى، وذلك بعد إضافة هامش معين من الربح عليها. ولهذا النوع أهمية كبيرة لإمكانية استخدامه في الكثير من المجالات كتمويل التجارة الخارجية، وتمويل المشاريع، إضافة إلى كون أن نسبة المخاطرة فيها قليلة مقارنة مع الأنظمة الأخرى، والقدرة على توفير السيول اللازمة للبنك[٩٦].

لقد أدت الأزمة المالية الحالية إلى إعادة النظر في أهلية النظام المصرفي التقليدي وضرورة التحول إلى فكرة التمويل الإسلامي والتي يبلغ حجمها في أسيا وحدها عشرون مليار دولار أمريكي، إن أهم ما يميز التمويل

---

[٩٠] أبو غدة، عبد الستار، مرجع سابق، ص٦.
[٩١] الهيتي، عبد الرزاق، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، ١٩٩٨، ص٤٢٧.
[٩٢] الخماش، لنا، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، مرجع سابق، ص١٤-١٧.
[٩٣] الشبيل، سيف، المراشدة، ماجد، الأزمة المالية العالمية في ميزان النظرية الاقتصادية والقانونية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٧٦٦.
[٩٤] محيسن، عبد الحليم، تقييم تجربة البنوك الإسلامية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٨٩، ص٣٨.
[٩٥] أبو عويمر، جهاد، الترشيد الشرعي للبنوك القائمة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٣٢٥-٣٢٦.
[٩٦] محيسن، بد الحليم، مرجع سابق، ص٣٨.

الإسلامي قلة المخاطر التي ينطوي عليها[٩٧]، وفي هذا السياق أوردت بعض التقارير أن البنوك الإسلامية استطاعت فرض نفسها على الساحة الاقتصادية الدولية رغم الأزمة المالية الحالية حيث تشير البيانات إلى أن وصول مائة بنك من اكبر البنوك الإسلامية في العالم ارتفع إلى ٦٦% خلال عام ٢٠٠٨ حيث استحوذت هذه البنوك على ثمانمائة وخمسون مليار دولار أمريكي خلال العام الماضي، ويتألف قطاع البنوك الإسلامية في العالم من ثلاثمائة وخمسون مؤسسة مالية موزعة على ثلاثون بلدا وبملكية سبعمائة مليار دولار أمريكي[٩٨].

إن أهم ما يميز التمويل الإسلامي تحريمه للربا، وهو ما منع القطاعات المصرفية الإسلامية من الدخول في سوق الرهانات العقارية والذي يعتبر من الأسباب المباشرة في الأزمة الحالية وإفلاس معظم المؤسسات المالية الغربية، ومن أهم صيغ التمويل الإسلامي البيع الآجل والسلم، والقراض أي المضاربة، وصكوك المقارضة، والأستصناع، فالبيع لآجل يعتبر من أهم وسائل التمويل الإسلامي والذي يقوم على قاعدة "واحل الله البيع وحرم الربا"[٩٩]،لذا فان أهم ما يميز عمل المؤسسات الإسلامية عدم امتلاكها للمخازن والمعارض فهي تشتري لتبيع دون القيام بعملية التخزين وبغض النظر إذا كانت عملية الشراء محلية أو خارجية، حتى في حال عدم شراء المشتري للسلعة تلجأ هذه المؤسسات إلى بيع المرابحة مع الوعد بالشراء واخذ العربون[١٠٠]، إن المبدأ الأساسي للتمويل الإسلامي منع الفائدة وتتطلب مشروعية النشاط بالإضافة إلى المرابحة والإجارة والمضاربة "تحالف رأس المال والعمل "وهي مبادئ أساسية تقوم عليها عملية التمويل الإسلامية .وتعتبر ماليزيا من اكبر أسواق العالم امتلاكا للصكوك والتي هي تقريبا مكافئة للسند وتأتي في مجموعة كثيرة من الصيغ في المجال المالي والتمويلي، حيث قدر حجم هذه الصكوك في ماليزيا سبعون مليار دولار أمريكي، وتساعد على نمو السوق وهناك نوعان من الصكوك، صكوك الإيجار وصكوك المضاربة وهو ما يجعل منها أمرا يشابه السندات التقليدية والتي عادة ما تكون عرضة للتغير[١٠١]،ويعتبر التمويل الإسلامي أكثر صلابة في مواجهة الأزمة المالية الحالية لا سيما وان العديد من الدول تحاول البحث عن مصادر تمويل بديلة للتمويل خاصة وان التمويل الإسلامي يحرم الفائدة وعقود المخاطرة والاستثمار في الصناعات غير المشروعة ويحرص على الربط بين الأرصدة المالية والأرصدة الحقيقية[١٠٢]. فالتمويل الإسلامي للبنوك الإسلامية يتجنب المضاربة على المشتقات المالية التي كانت سببا في الأزمة الراهنة حيث أثبتت التقارير بان حجم الصكوك المالية الإسلامية في الأسواق العالمية يقدر بحوالي ثمانون بليون دولار، حققت نموا خمسة أضعاف خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٧.[١٠٣]

ومما تقدم يتوقع أن يكون هنالك إقبالا كبيرا على تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي في الدول الغربية خلال العام القادم وذلك لما لهذا النظام من فائدة في ضبط النظام المالي العالمي وهو ما يبشر باكتساح شامل للنظام

---

٩٧ مقالة بعنوان الأزمة الاقتصادية تسلط الضوء على الاقتصاد الإسلامي، صحيفة القدس العربي،السنة العشرون، العدد٦٠٦٣، تاريخ ١٤٢٩/١١/٣٠/٢٩ ه، ص١٤.

٩٨ تقرير اقتصادي صادر عن مجلة بنك آسيا، التمويل الإسلامي يحقق ازدهارا رغم الأزمة المالية،ورد على موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية www.cibifi.org.

٩٩ سورة البقرة، أية ٢٧٥.

١٠٠ السواس.، علي بن احمد،مخاطر التمويل الإسلامي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي عقد في جامعة أم القرى السعودية(د.ت)ص ٩-١٠.

١٠١ كريستينا كوريت ومحمد علي سيرجي، التمويل الإسلامي تحت المجهر، وردت على الموقع الالكتروني، العربية للإعمال www.arabianbusiness.com .

١٠٢ بيومي .علاء،الكونجرس الأمريكي يشيد بنظام التمويل الإسلامي ،مقالة وردت على شبكة الإعلام العربية بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١.

١٠٣ المرجع السابق.

المصرفي الإسلامي عالميا بحلول عام ٢٠١٥، وذلك بفضل قدرة هذا النظام على استنساخ المال من المال والقـــدرة على ابتكار المنتجات المالية،وبالتالي إمكانية تحول المصارف الغربية إلى اســتخدام نظـــام المشـــاركة في المخـــاطر والأرباح والاستفادة من مزايا هذا النظام في عدم التوسع في العمليات الاقراضية لضمان عدم الـــدخول في أزمـــة ائتمانية جديدة. فوفقا لنظام التمويل الإسلامي فان البنوك والمصارف تتعامل مع القروض بمثابة إيداعات تتقاضـــى عنها رسوما بدلا من الفوائد وبالتالي الحيلولة دون خلق دين يؤدي إلى تضخم الاقتصاد،ولقد أثبتـــت المشـــاريع المشتركة والأسهم الخاصة في ظل النظام المصرفي الإسلامي قبولا في الغرب وذلك لقيامها على مبدأ المشاركة الذي يتقاسم فيه جميع الأطراف الأرباح والخسائر معا.[١٠٤]

الخلاصة والتوصيات:

خلص البحث إلى التأثير الكبير للأزمة على جوانب الاقتصاد العيني المختلفة وهو ما يعطي انطباعا عاما عـــن تأثير الأزمة على معظم اقتصاديات دول العالم ،ويتأكد هذا الانطباع من المؤشرات الإجمالية عن الاقتصاد العـــالمي والتي أكدت دخوله في مرحلة الركود. واكتشف البحث من ذلك وجود توازي كمي بين إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني وبين حالة الاقتصاد العيني بحيث أدت حدة هذه الإشكاليات إلى تفـــاقم الحالـــة السلبية للاقتصاد العيني والعكس صحيح .كما أظهر البحث اختلاف قطاعات الاقتصاد العيني في درجـــة تأثرهـــا السلبي بتداعيات الأزمة واختلاف التقديرات بخصوص مدى فعالية خطط الإنقاذ التي اتخذها بعض الدول،فبعضها يشير إلى توقع حدوث تحسن في الاقتصاد العيني والبعض الآخر يشير إلى تخوفات من تحول الركـــود الـــراهن إلى كساد مطبق.ويخلص البحث إلى أن العالم اليوم أمام معطيات جديدة تتمثل في تزايد التعامل في المشتقات بواســـطة مؤسسات عملاقة ومركبة، في أسواق مغتربة بصورة متزايدة، وفي أسواق غير منتظمة بصورة متناميـــة، تتضـــمن رافعة مالية كبيرة جدا، مما يعني إن هناك "كيانات" ضخمة أصبحت قادرة على خلق سيولة، وان هذه السيولة تتم بمعدلات لايمكن التهوين من شانها أو الاستهانة بها، مما يؤدي إلى تعاظم احتمالات وقوع الأزمات المالية التي يعجز النظام المالي العالمي بآليته التقليدية عن مواجهتها. وهذا يعني أن هذا النظام أصبح يعاني عيوبا بنيوية تفرز بـــدورها الأزمات المالية.كما بين هذا البحث أن الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة هي الإفراز المعاصر لهذا النظـــام الـــذي يعكس بدوره العيوب الهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي ،وللرأسمالية الاحتكارية الملتزمـــة بالليبراليـــة الاقتصـــادية الجديدة التي تشكل جوهر النظام الاقتصادي العالمي .كما أظهر البحث عجز آليات وعفوية السوق عن مواجهـــة التحديات التي فرضتها الأزمة وبين أن تحرير السوق يحمل في طياته مخاطر عديدة لن تستطيع مقولة "إن الســـوق تصحح نفسها بنفسها" إن تواجهها. وقد برهنت هذه الأزمة أن تعظيم قدرة الأسواق، والرفع من شأن كفاءهـــا أمر مبالغ فيه، فحرية السوق لن تقود إلى المنافسة الكاملة، وإنما إلى احتكار، وقد أعاد ذلك طرح مستقبل النظـــام الرأسمالي على بساط البحث.كما خلص البحث إلى أن تحرير الاقتصاد، وتزايد نفوذ الشـــركات الاحتكاريـــة، وتزايد دور الأسواق المالية وسيطرة سلوك " اقتصاد الكازينو"، أصبح يشكل خطرا جسيما على حركة الاقتصـــاد عموما في الدول المتقدمة، كما أصبح يهدد عملية التنمية في البلدان النامية .كما خلص البحـــث إلى أن الأزمـــة الاقتصادية والمالية المعاصرة أظهرت أهمية وضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي العـــالمي، الـــذي فرضـــته

---

١٠٤ توبي بيرش،التمويل الإسلامي يسود العالم في ٢٠١٠،مقالة وردت على الموقع الالكتروني www.alrabita.info.

الولايات المتحدة، منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، والذي أفضى إلى العولمة المالية المتوحشة.أما بخصوص الرؤية الإسلامية للأزمة فقد خلص البحث إلى أن التعامل بالفائدة وبيع الديون بالديون والاستثمار المالي الـــورقي الرمزي هي أساس الأزمة المالية العالمية وان كانت أزمة الرهن العقاري هي الشرارة التي فجرت الأزمـــة.كمـــا أن التدخل الحكومي ووجود الدولة في الاقتصاد أصبح عنصرا ضروريا، بالرغم أن ذلك وبالأمس القريب كان مـــن المحرمات في الرأسمالية.كما أنه ومن خلال استعراض المفهوم الاقتصادي للأزمة، فقـــد تم التوصـــل إلى أن أدوات الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية قد تعد من أفضل الأساليب لتجنب الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية إن أحسن استخدامها.

التوصيات:

يمكن استخلاص عدد من التوصيات أهمها ما يلي:

١–ربط النشاط المالي بالقطاع الحقيقي من الاقتصاد، وذلك بعدم السماح للبنوك والمؤسسات المالية الأخـــرى بخلق النقود أو استحداث وسائل دفع كبطاقات الائتمان وجر الناس إليها بحبال الدعاية والإغراء لتقـــع في بـــراثن الديون، ولتدفع ثمن ذلك بفقد منازلها أو مناصبها، بل باختلال عقولها أو انتحارها .فالنشاط المالي يجب أن يكون بمثابة المرآة التي تعكس وتسهل عملية تبادل السلع والخدمات الحقيقية المنتجة.

٢–إخضاع جميع العمليات والأنشطة المالية للمراقبة مع العمل على التنفيذ الفعال والمستمر للقوانين والمعـــايير المحلية والدولية حتى يمكن تحديد" بؤر "المشاكل قبل وقوعها .فالتطورات التي شهدها القطاع المالي مع الدعوة لتـــبني الليبرالية" المتطرفة"،مع الإيغال في" أصولية "السوق ،جعل جزءاً كبيراً من الأنشطة والممارسات تتطور خارج الأطر المكشوفة.

٣–الدعوة إلى إعادة النظر في ترتيبات النظام الاقتصادي والمالي العالمي الذي أنشئ عقب الحرب العالمية الثانية، إذ لم يعد من المعقول أو المنطقي بقاء النظام المالي العالمي مرتبطاً بالاقتصاد والعملة الأمريكية (الدولار)، فالأوضـــاع تبدلت وموازين القوى الاقتصادية تغيرت، ومعضلات الاقتصاد الأمريكي الهيكلية آخذة في التفاقم.

٤–إعادة النظر في النظام الاقتصادي والمالي القائم فكراً وممارسة .فكراً من حيث العودة إلى الدور الأساس الذي يراد لهذا القطاع بدءاً بالنقود ودورها ومروراً بالوساطة المالية ومؤسساتها وانتهاء بأسواق المال. وممارسة من حيـــث الضبط الدقيق والمراقبة المستمرة مع تحديد الأدوار وضبطها خاصة ما يتعلق بعملية إصدار النقود وتوليدها.

٥–إصدار قوانين بمنع بعض المعاملات التي كانت من أسباب الأزمة، مثل المعاملات القائمـــة علـــى الغـــرر والجهالة والمقامرات والمضاربات، وعمليات المشتقات المالية الوهمية، وعملات جدولة الديون والتوريق وفق نظـــام الفائدة الربوية.

٦– تطبيق قواعد ومفاهيم وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامية القائمة على البيوع والمشاركة، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة التجارية والمصرفية للبنوك في العالم العربي والإسلامي، وذلك لما أثبتته هذه النظرية من نجـــاح في مقاومة الآثار السلبية للازمة المالية الراهنة، حيث هي المنقذ من مثل هذه الأزمات وغيرها من الأزمات الاقتصادية والمالية.

٧-وجوب الاستفادة من النظرية الإسلامية وأنظمة التمويل التي تتوافر عليها في إدارة الأموال واستثمارها، وذلك وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية وصولا إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشعوب العربية والإسلامية حيث كان من اكبر المستفيدين من الأزمة المؤسسات المالية التي توفر السيولة وتنوع نشاطاتها المصرفية وتعتمد الممارسات السليمة، ولعل المؤسسات الإسلامية أثبتت قدرتها في الصمود والخروج بأقل الخسائر.

٨-وجوب حث المراكز التعليمية والبحثية في العالم الإسلامي العمل على تعميم التجربة الإسلامية في العمل المصرفي، لا سيما لدى مفكري العالم الغربي، وذلك لإمكانية أن تحل النظرية الإسلامية في التطبيق مكان النظرية الاقتصادية التقليدية الغربية.